الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

المرجع: ....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الإداري

من إعداد الطالب(ة):
بن سعيد بومدين

تحت إشراف الأستاذ(ة):
بحري أم الخير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): حميدي فاطمة	رئيسا
الأستاذ(ة): بحري أم الخير	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة): بن عوالي علي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019
نوقشت يوم : 30 /06/2020

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا

إلى من نزلت فيهم الاية الكريمة : " **و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا** "

التي حملتني وهنًا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها ، إلى من كان دعاؤها ورضاها عني سر نجاحي ، أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي تعب من أجل تربيتي وغرس القيم والأخلاق في قلبي ، إلى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي أطال الله في عمره.

إلى من علموني علم الحياة وتذوقت معهم أجمل اللحظات أخوتي .

إلى رفقاء دربي في الحياة وجميع زملائي وأخص بالذكر صديقي و أخي جمال دربوز .

إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبدًا ، أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى ما بعد التخرج.

إلى كل من ساهم من قريبٌ أو بعيدٌ في هذا العمل أهديه ثمرة جهدي.

إلى كل من لم تحمل أسمائهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي.

الشكر وعرفان

عملا بقوله تعالى "**لئن شكرتم لأزيدنكم**"

أشكر الله العلي القدير أولاً و أخراً على نعمه ،أحمده تعالى الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع و اقتداء بسنة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

"**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان ، عرفانا بالجميل إلى استاذة الفاضلة **بحري أم الخير** على قبولها الإشراف على هذا البحث ، وجدتها نعم المعلمة والناصحة والمعينة تقييمها ، توجيهها و تصحيحها وجميل صبرها وحسن رعايتها ، فلها مني جزيل الشكر والعرفان ، ولا يسعني إلا أن أدعو الله اللهم جازها بما جزيت عبادك الصالحين .

كما اتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى اللجنة الموقرة بقبولها مناقشة هذه المذكرة .

و أقدم شكر خاص الى سندي و أمي الثانية عمتي بن سعيد كريمة الذي ساعدتني في إنجاز هدا العمل .

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى كل ساعدني ودعمني من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع ، نسأل الله تعالى التوفيق و نجاح.

قائمة المختصرات

- ج، ر : الجريدة الرسمية
- م : المجلد
- ص ص : من الصفحة .....إلى الصفحة.....
- ص : الصفحة

المقدمة:

أصبح من المعلوم أن ثورة المعلومات و الاتصالات الرقمية و التكنولوجية التي شهدها العالم الحديث في العشرية الأخيرة من أبرز التأثيرات و التحولات على عدة مستويات و مختلف المجلات ، و من بينها المجال الإداري حيث ساهمت في إحداث تغيرات جوهرية في عمل النظم الإدارية و إعادة النظر في المنظومة العمل الإداري بشكل شامل ، مما أدى المنظمات على استخدام تقنيات التكنولوجية و المعلوماتية في الأنماط الإدارية الحديثة والتي تعرف بالإدارة الإلكترونية حيث مكنت الكثير من المؤسسات في معالجة وثائقها و عمليتها الإدارية بطريقة إلكترونية و التي ترتكز أساسا على البعد التكنولوجي و المعلوماتي في تقديم خدماتها و إنجاز المعاملات بكفاءة و فعالية واختصار الإجراءات بغية تسهيل و تبسيط الأعمال التي كانت معقدة في الأساليب الإدارية التقليدية و التي أضحت غير قادرة على تخطي عقبة المشاكل المتسلطنة على مستوى الإدارة ومن أخطرها ظاهرة الفساد الإداري التي تعد ظاهرة عالمية وواسعة الانتشار تعاني منها معظم الدول النامية أو المتقدمة ، وإن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى ، و له انعكاسات سلبية على التنمية الشاملة و الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، كما أثر على شفافية عمل الإداري وثقة المواطنين بالموظفين القائمين على مؤسسات الدولة و نظرا لخطورة هذه الظاهرة سعت الدول في مكافحتها ، إذ يعتبر الأداء الإداري من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني من الحلول الفعالة القادرة للقضاء على مختلف أشكال الفساد الإداري ، و دورها في رفع الشفافية و النزاهة في التسيير و التنظيم الإداري و التضييق على الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية ، ويوفر الكثير من الفرص النجاح والوضوح و الدقة في تقديم الخدمات و إنجاز المعاملات و بالتالي يحقق إدارة أكثر كفاءة و فعالية للمنظمات العمومية و تقليل من أشكال الفساد الإداري ، وإن كان يتطلب من الإدارة توفرها على إمكانيات مادية إلا أنها تحقق نتائج إيجابية من خلال رقابة حديثة تعتمد على التكنولوجيا تسمح بتقديم خدمة أكثر إتقانا و سرعة وبأقل تكلفة بما يحقق مواجهة أكثر

فعالية للفساد الإداري ، فإن نجاح الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، مرهون بمدى توفر مقومات هذه الإدارة الحديثة كخطوة أولى ثم معرفة الأساليب و الطرق الفعالة لهذه الآلية لمكافحة الفساد الإداري .

يعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب الموضوعية وذاتية ، بحيث تتمثل اسباب موضوعية في تقديم بحث علمي لإثراء المعرفة العلمية في المجال الإدارة الإلكترونية كتقنية حديثة تفرض تطبيقها على جل القطاعات ، كذلك آثرها في تطوير العمل الإداري و الحلول المشاكل المتعددة في الإدارة التقليدية من أهمها مشكلة الفساد الإداري ، و العجز الواضح للإدارة العامة في تحقيق أهدافها المرجوة منها وتدني مستوى خدمتها وتغلب ظاهرة الفساد عليها ، ما يجعل البحث عن سبل و آليات جديدة لتحسين أداء الإدارة و التخلص من مظاهر الفساد ، ومن بين هذه السبل و الآليات الإدارة الإلكترونية . وأيضاً تقديم مادة بحثية علمية تضاف إلى الرصيد العلمي .

أما الاسباب الذاتية تتمثل في ارتباط الموضوع بل تخصص العلمي ، وأيضاً الميل **و** الاهتمام الشخصي بالموضوع من ناحية حداثة و علاقته بالتكنولوجيا المعلومات و الدور الذي تساهم فيه الإدارة الإلكترونية في محاربة و القضاء على الفساد الإداري ، و كوني مواطن أعايش التعامل مع الإدارة العامة و ملاحظة لمدى تراجعها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها و استفحال ظاهرة الفساد فيها ، و الخطورة التي تعود على المجتمع بأسره .

تستمد أهمية الدراسة الموضوع الإدارة الإلكترونية التي هي من أحد الاتجاهات الحديثة المستخدمة في إصلاح و تحسين أداء المنظمات الحكومية و الخاصة ، و كونها تتناول علاقة ببين متغيرين مهمين وهي علاقة الإدارة الإلكترونية و الفساد الإداري ، و أيضاً أن الفساد الإداري يعد من المواضيع الحساسة الذي يمس كافة الدول و المنظمات ، ومدى إظهار و مساهمة دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري و تقليل من أعمال الفساد فتحقيق

رضا المواطن من الخدمة العامة التي تقدم له ، وسهولة تقديمها الذي يبعث من خلاله الثقة و الآمان بين الإدارة و المواطن.

يهدف الموضوع من خلال هذه الدراسة إلى :

- يهدف البحث إلى تسليط الضوء و إزالة الغموض والتعرف على الإدارة الإلكترونية (مفهوم وأهداف ، متطلبات تطبيقها)
- التعرف عل إبراز أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تطوير العمل الإداري .
- تعرف على ظاهرة الفساد الإداري وممارسات الفساد .
- التعرف على أسباب ومظاهر وانعكاسات السلبية للفساد الإداري على مختلف جوانب الحياة .
- دور الإدارة الإلكترونية في الحد و القضاء من الفساد الإداري .

الإدارة الإلكترونية تساهم في إنجاز العمل وتوفير الوقت والجهد ، مما يعني أن تطبيقها في المرافق العامة سيساعد في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بسرعة ودقة وبأقل التكاليف، كما تتسم بفعالية في الحل العديد من المشكلات ، من أهمها ظاهرة الفساد الإداري ، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية على نحو التالي:

- ✓ **كيف يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟**

للإحاطة أكثر بالموضوع تم تجزأت الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها ؟

- ✓ ما هي اسباب انتشار الفساد الإداري و انعكاساته على المجتمعات ؟
- ✓ هل للإدارة الإلكترونية القدرة تخطي عقبة الفساد الإداري ؟

إن المنهج المتبع في دراسة موضوع البحث ، المنهج التحليلي الوصفي لمعالجة إشكالية الدراسة و الإحاطة بمختلف جوانبها ، بهدف الوصول إلى المعرفة دقيقة للإدارة الإلكترونية وتحديد مفهوم وأبعاد الفساد الإداري ومن تم إظهار الآليات و الأسلوب الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري ، و المنهج المقارن الذي كان أداة لتحديد المفاهيم بين مختلف الآراء و الفقهاء .

تكمن صعوبات الدراسة الموضوع في العراقيل التي وجهتها نذكرها حتى تكون عبرة وليس لتبرير النقائص التي قد تكون فيه:

_ حداثة المفاهيم المستحدثة وصعوبة التميز فيما بينها مما أدى بالباحث إلى البحث عن المفاهيم في المجالات أخرى وهذا ادى إلى الحاجة من الوقت و خاصة أن هناك خلط في المصطلحات و المفاهيم في بعض الكتب و المراجع أحيانا ، وتناقض أحيانا أخرى ، وكان علينا التقصي أكثر عن الحقيقة و التأكد من المصادر .

_ نقص المصادر و الكتب و قلة الدراسات في البحث عن الإدارة الإلكترونية و ربطها بالفساد الإداري.

_ إغلاق الجامعات و المكتبات و عدم القدرة إلى التنقل إليها بسبب جائحة كورونا .

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيقا للأهداف المرجوة من البحث ، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، إضافة إلى المقدمة والخاتمة ، الفصل الأول يتضمن تحديد وضبط الإطار العام للإدارة الإلكترونية و الفساد الإداري ، مقسم إلى مبحثين تناولنا في الأول إلى ماهية الإدارة الإلكترونية مقسم إلى مطلبين ، المطلب الأول تعريف و خصائص الإدارة الإلكترونية وتطرقنا إلى مبادئه و أهدافها وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى دوافع التحول للإدارة الإلكترونية و متطلبات التحول ، ثم المبحث الثاني ماهية الفساد الإداري مقسم إلى مطلب الأول إلى مفهوم الفساد الإداري ومطلب الثاني اسباب وآثار الفساد الإداري ، أما الفصل الثاني تصدي الإدارة الإلكترونية للفساد الإداري تناولنا فيه مبحثين ، الأول طرق الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري ،والذي من خلاله مقسم إلى مطلبين الأول آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري و المطلب الثاني تناولنا دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري ، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري في المطلب الأول و التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري المطلب الثاني .

الفصل الأول : الإطار العام للإدارة الإلكترونية و الفساد الإداري.

إن أبرز التغيرات و التطورات السريعة و الهائلة التي لم يشهدها العالم من قبل ، من تكنولوجيا والتطور العلمي ، ومن ثمارها أصبحت تستخدم هذه التقنيات والمعلومات في المجال الاداري للإدارة الحديثة ،ومنه ظهرت فكرة الإدارة الإلكترونية القائمة على تنظيم شبكي و السرعة الفائقة ، الشفافية و النزاهة في تأدية خدماتها ، مقابل الادارة التقليدية القائمة على الهرمية و الحركة البطيئة ، مما أسفرت وكشفت الادارة الالكترونية العديد من المشاكل المعقدة ، من أخطرها مشكلة الفساد الاداري في النمط التقليدي ، التي خلفت عدة سلوكيات في السلبية كالبيروقراطية و سؤ التنظيم الاداري ، الرشوة و الاختلاسات مال العام .....الخ ، مما ظهرت الحاجة للاستغلال هذه التقنيات في الادارة الالكترونية ، لما توفره من مزايا عديدة تساهم في القضاء على مشكلة الفساد الاداري و في الحد من مشاكل الإدارة التقليدية التي تولد عنها العديد من جرائم الفساد ، بالإضافة إلى دورها في تجنب الوساطة ، الرفع من الشفافية والنزاهة ، التضييق من الانحرافات الحاصلة في الممارسات الادارية ، لهذا سنتطرق في الفصل الأول الى مبحثين ، المبحث الأول ماهية الإدارة الإلكترونية ، و المبحث الثاني ماهية الفساد الإداري.

المبحث الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية

أدى التطور السريع في المجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصال الى دفع المنظمات في استخدام احدث الابتكارات في المجال الاداري لتحسين من مستوى اعمالها وجودة خدماتها ، لإعادة صياغة الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية كمفهوم يعبر عن السرعة و تفاعل الآني والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وانجاز المعاملات ، لهذا سيتم تطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الادارة الالكترونية في المطلب الأول والتحول نحو الادارة الالكترونية في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الالكترونية أحد نظم الادارة العامة الحديثة التي تهدف إلى النهوض بمستوى أداء الادارة العامة ، باستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات في تيسير العمل الاداري و الخدمات الادارية بمختلف انواعها ، و كذلك القضاء على البيروقراطية او ما يعرف بالمشكلات الادارية الناجمة عن الاوراق في التعامل الاداري ومنه سنتناول في هذا المطلب تعريف الادارة الالكترونية وخصائصها في الفرع الأول أما الفرع الثاني مبادئ و أهداف الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية و خصائصها.

أولا : تعريف الإدارة الإلكترونية :

الإدارة الإلكترونية خضعت للعديد من النقاشات من طرف مختلف الفقهاء والمؤلفين ، ويتضح ذلك جلياً في مختلف المراجع والأدبيات التي تناولت هذا المفهوم ، حيث نجد أن هناك محاولات ضبط مفهوم واحد لهذا المصطلح ، كما نسجل في بعض المراجع وجود خلط بين مصطلح الادارة الإلكترونية ومصطلحات أخرى لها مفاهيم مرادفة لها كالحكومة الرقمية والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية و المكاتب الإلكترونية وغيرها .

وعلى الرغم من حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية ، فإن جهودا مهمة بذلت لتطوير شامل لهذا الموضوع ، إذ يشير مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات

المقدمة إلى المواطنين باستخدام التكنولوجيات ، وفي الغالب يكون مرتبطا باستخدام وتيسير تكنولوجيا الإنترنت ، كما أن مفهوم الإدارة الإلكترونية أوسع من كونه وجود حواسيب وبرمجيات وإنترنت وغيرها من التقنيات ، إذ أنها إدارة شاملة لمختلف أوجه العمليات الليوجستية والأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وإدارة العلاقات العامة ، وعرض التكنولوجيات الخاصة بخدمات الخدمة العامة وضبط طلبات الحصول الخدمات وتلبية حاجات عميل الإدارة وهو المواطن وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والهيئات الرسمية وغير الرسمية.[1]

كما نشير إلى وجود العديد من التعريفات منها ما هو مبسط ومنها ما هو مركب وأكثر عمقاً ، ولعل من أهم هذه التعريفات ما يلي:

_ تعرف الإدارة الإلكترونية في ظل تقنية نظم المعلومات و انتشار و تطبيقات الحاسب الآلي بأنها التحول بالعمل الإداري من الصيغة الورقية إلى الصيغة التقنية[2]

_ كما أن استعمال الورق لم يعد هو الأساس في تنفيذ الأعمال الإدارية بل أصبحت تقنيات آلة الإلكترونية ووسائل الاتصال التقنية هي الأساس في تنفيذ العمل الإداري.

_ وتعرف على أساس أنها استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة ، و المعلومات في تيسير سبل اداء الادارات الحكومية لخدماتها العامة الالكترونية ذات القيمة ، و التواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة.[3]

_ هي الاستغناء عن الورق والاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وهذا ما شكل الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى العمل الإداري الحديث والتطور عبر استخدام شبكة

---

1 حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2007 ،ص 5 .

2 أسامة أحمد المناعسة ، جلال محمد الزعبي ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ،الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 22.

3 بليلي أسماء ، تقنيات الادارة الالكترونية في تحقيق المصلحة العامة ، النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع تحديات افاق ، يومي 26 و 27 نوفمبر 2018 ، جامعة مسيلة محمد بوضياف ، ص 4 .

الإنترنت في إنجاز الأعمال وعليه فظهور تطبيقات الإدارة الإلكترونية كان نتيجة التقدم المتطور في صناعة الحاسب وشبكة الإنترنت.[1]

_ و عرفت وبأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين خدمات التي تقدمها الحكومة المحلية إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال و الدوائر الحكومية المختلفة بشفافية و كفاءة عاليتين بما يحقق العدالة و المساواة.[2]

_ نستخلص من هذه المفاهيم أنه النظر للإدارة الإلكترونية على أنها نظام يتكامل بين التقنية والممارسات الإدارية يعمل على التطوير الداخلي للوصول إلى نتائج أفضل من تلك التي تقدمها الإدارة التقليدية .

_ فإدارة الإلكترونية هي إستراتجية إدارية في عصر المعلوماتية ، غايتها التشغيل السليم لموارد المعلوماتية و في إطار إلكتروني حديث في ظل اعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية و المادية و بأسلوب إلكتروني ليصل إلى تحقيق الكفاءة في تشغيل الجهود و إنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية [3].

_ وتعتمد الإدارة الإلكترونية عموما على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية من ثم أداء الاعمال .[4]

_ ولقد شاع في آونة الأخيرة بعض المصطلحات القريبة من الإدارة ال إلكترونية وهي (الحكومة الإلكترونية ، الأعمال الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية) والتي سنتطرق إليها كتالي :

---

1 علاء عبد الرازق محمد حسن السالمي ، الإدارة الإلكترونية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005،ص 32،31.

2 بدر محمد السيد القزاز ،الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري ،الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية ، 2015 ، ص 23 .

3 العاني مزهر شعبان ، جواد شوقي ناجي ، الإدارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان 2014 ، 33 .

4عيدوني كافية ، بن حجوبة حميدة ، الإدارة الإلكترونية في العلم العربي وسبيل تطبيقها (واقع وآفاق)، مجلة الأصيل ، م 1 ، العدد الثاني ،جامعة عباس لغرور خنشلة ، الجزائر ، ديسمبر 2017 ، ص 221.

❖ **الحكومــة الالكترونيــة :** فهـي الكل مـن العمـل الإداري وتعنـي علـى العمـوم تقديم الأعمال الإدارية الحكومة بصيغة إلكترونية تقني من خلال ربط إدارات الحكومية بعضها مع بعض وتقديم الخدمات و المعلومات و إنجاز الأعمال الحكومية بطرق إلكترونية متاحة للكافة [1]

فلإدارة الإلكترونية هي خطوة لازمة للوصول للحكومة الإلكترونية،والحكومة الإلكترونية تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين ،

❖ **الأعمال الإلكترونية :** هي استخدام و تقنيات العمل بالإنترنت و الشبكات لتطوير أنشطة الأعمال الحالية أو خلق أنشطة أعمال افتراضية جديدة .[2]

تعتبـر الاعمال الإلكترونية تطبيقا للإدارة الإلكترونية في منظمات الأعمال و توجد علاقة بين المؤسسات .

❖ **التجارة الإلكترونية :** هي كل معاملة تجارية بين البائع و المشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية ، كالتزويد بمعلومات (عن طريق شبكة الإنترنت أو شبكات تجارية أخرى تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ، و سواء تم التسديد إلكترونيا ، بصك ورقي نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى .[3]

وانطلاقا من مختلف التعاريف المقدمة للإدارة الإلكترونية يمكن القول أنه بديل جديد يعيد النظر في العلاقة بين الإدارة و المواطن ، انطلاقا من التغيير الحاصل من

1 أسامة أحمد المناعسة ؛جلال محمد الزعبي ، المرجع السابق ، ص 22.

2 سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ،2010 ، ص 24 .

3ابراهيم بختي ، التجارة الإلكترونية مفاهيم و استراتجيات التطبيق في المؤسسة ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2008 ، ص 42 .

مفاهيم الإدارة العامة ، عن طريق التحويل من الشكل التقليدي البسيط إلى الشكل يرتكز أساسا على تقنيات الاتصال و المعلومات .[1]

ونلخص من التعريفات السابقة إلى أن الإدارة الالكترونية تمثل عملية تغيير جذرية للأعمال والوظائف الإدارية ، فهي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ، وذلك انطلاقا من التغيرات الحاصلة في مفاهيم الإدارة العامة ومضامين الخدمة العامة المعبرة عن التحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي إلى شكل جديد ومعاصر يرتكز على الانترنت لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد رضا الأفراد على ما تقدمه الحكومات ومؤسساتها من خدمات.

ثانيا : خصائص الإدارة الإلكترونية :

لعل اختلاف نمط الادارة من الشكل التقليدي الى النموذج الادارة الالكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال ، يجعل هذه الاخيرة تتسم بجملة من مزايا وخصائص يمكن إجمالها في الآتي :[2]

- إدارة و متابعة الادارات المختلفة للمؤسسة و كأنها وحدة مركزية .
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها .
- تجميع البيانات مع مصادرها الأصلية بصورة موحدة و تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات و ربطها .
- توفير تكنولوجيا المعلومات من اجل دعم و بناء ثقة مؤسسية.
- صفة التواصل الدائم فهي ادارة بلا زمان.
- مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية و المؤسسات الذكية .[1]

1محمد سمير أحمد ، الإدارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2010 ،ص 40 .

2 عابد عبد الكريم غريسي ، شريف محمد ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية ، مجلة الجزائرية للمالية العامة ، م3 ، العدد الثالث ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، 31 ديسمبر 2013 ، ص 84 .

- **زيادة الإتقان :** تعتبر الدارة الإلكترونية وسيلة عصرية قي تطوير عمليات الخدمات الادارية والتغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسم في المهام و الانشطة الإدارية التقليدية و تنطوي على المزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات ، الدقة و الوضوح التام في إنجاز المعاملات .
- **الرقابة الآنية و المباشرة :** و من خصائص الادارة الإلكترونية أيضا أنه اصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة و مختلف منافذها أجهزتها التي يتعامل معها الجمهور من خلال الوسائط الإلكترونية المختلفة ما يمكنها من التقييم الحقيقي لنشطتها وتحديد المسؤوليات بدقة بعيداً عن الأسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في الكثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب و افتقاره للمصداقية .[2]
- **تخفيض التكاليف :**قلة النفقات و انخفاض التكاليف و يظهر هذا في التخلص من أموال الضخمة التي كانت تصرف على الورق وقلة التكلفة بعد دخول الحاسوب الإلكتروني مكان العمل الإنساني .

---

1 عاشور عبد الكريم ، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 17، 18.

2 عصام عبد الفتاح المطر ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008 ، ص 19.

الفرع الثاني : مبادئ و أهداف الإدارة الإلكترونية

أولا : مبادئ الإدارة الالكترونية .

مع إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمة العمومية أصبح يقدم تحسينات هامة على شكل تلك الخدمات بما ينتج عنه تطوير المهام والأنشطة المقدمة من طرف المنظمات الخدمة الإدارية ، وبذلك عملت العديد من التجارب الحكومية إلى تطبيق الخدمات العامة الالكترونية،هدف تحقيق مفاهيم تمثل في مضامينها مرتكزات للحكم الراشد هي الشفافية الرقابة المحاسبة ، روح المسؤولية ، دولة الحق و القانون ، سرعة الاستجابة للخدمات العامة ، وحسب الدكتور عمار بوحوش فإنه يلخص مبادئ الإدارة الالكترونية ما يلي : [1]

- ❖ **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين** : يتطلب الاهتمام بخدمة المواطن خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات ، المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بشكل يسمح بالتعرف على مشكلة يتم تشخيصها ، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع ، والقيام بتحليلات دقيقة ، وصادقة للمعلومات المتوفرة ، مع تحديد نقاط القوة والضعف ، استخلاص النتائج و اقتراح الحلول لكل مشكلة ، وحسن استغلالها في بيئة الإدارة الإلكترونية بشكل يسمح ب :
  - التعرف على جوهر كل مشكلة تقوم بتشخيصها.
  - ضرورة انتقاء المعلومات المتعلقة بجوهر الموضوع.
  - القيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة.
  - تحديد نطاق القوة والضعف والتعرف عليها.
- ❖ **سهولة الاستعمال و الاتاحة للجميع** : نظام الادارة الإلكترونية يقوم على أساس سهولة الاستعمال بحيث يمكن ربط الاتصال بين الجمهور و الادارات الحكومية بسهولة و إتمام الإجراءات بسلاسة و بساطة ، تمكين الجمهور من إتاحة تقنيات الحكومة

---

1 عمار بحوش ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرون ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ،2006 ، ص .189

الكترونية للجميع في المنازل و العمل و المدارس و المكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل .[1]

يقصد بهذا المبدأ ربط الجمهور بحكوماتهم الوطنية أو الإقليمية او العالمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم ويجب أن تكون متاحة للجميع من أي موقع يناسب المستخدم لتمكن من تواصل مع حكوماتهم .

- **الخصوصية و الامان :** التمتع بمعايير الخصوصية و السرية و الأمن و المصداقية الأمر الذي يؤدي إلى نمو و التطوير في مجال الخدمات الجمهور .[2]
- **التحديث و التركيز على النتائج :** الاتصاف بالسرعة لمواكبة التغييرات و التطورات الحديثة و المتطورة في التقنية ، فاهتمام الادارة الإلكترونية ينصب على تحويل الأفكار غلى نتائج مجسدة في أرض الواقع .
- **قلة التكاليف :** من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال و التوصل للخدمة من خلال التوافد يتيح تخفيض التكاليف الناتج عن التنقل الإلكتروني بين بوابات الخدمة العمومية .[3]
- **استمرارية التغيير أو التغيير المستمر :** وهو المبدأ الأساسي في الإدارة الإلكترونية ، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين و إثراء ما هو موجود ، ورفع مستوى الأداء بقصد كسب رضا الزبائن أو بقصد التفوق في التنافس.[4]

1عمار بحوش ، المرجع سابق ، ص 189 .

2 سعد غالب ياسين ، المرجع سابق ، ص 250.

3 ميلود طبيش ، مجدوب فايزة ، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بالمؤسسة الجزائرية قرآة في المفهوم و آليات تطبيق ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ،العدد الثالث ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، 2015/11/01 ، ص 431.

4عمار بحوش ، المرجع السابق ، ص 191.

ثانيا : أهداف الادارة الإلكترونية :

تعمل أغلب المبادرات الإدارة الالكترونية على تحقيق الانتقال ، جدري من الاساليب الادارية التقليدية الى العمل الالكتروني لتجسيد عدد من الاهداف العامة نوجزها في الآتي[1] :

- ادارة الملفات و استعراض المحتويات بدلا من حفظها ، ومراجعه محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.
- التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد إلكتروني بدلا من الصادر و الوارد.
- اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات ، حيث ان التعامل الالكتروني يتم بشكل آني دون الانتظار.
- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته ، إذا لا حاجة الى تضخم المستويات الادارية وتعددها.
- التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الادارة العامة بالآليات التقنية الحديثة.
- توجه نحو الشفافية العمل الاداري ، وشفافية المعلومات وعرضها امام العملاء المواطنين ، الموردين..... إلخ.

الادارة الالكترونية تتضمن أهداف أخرى ذات مضامين اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية نبين جانبا منها في النقاط التالي[2]:

- التوفير وترشيد الانفاق ، وهذا بترشيد التكاليف المالية وتقليل اوجه الصرف لانجاز ، ومتابعة المعاملات الادارية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.
- خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية المعارف مهارات تكنولوجيا المعلومات بين افراد المجتمع.

---

1 عابد عبد الكريم غريسي ، محمد شريف ، المرجع السابق ، ص 82.

2 خالد ممدوح إبراهيم ، الإدارة الالكترونية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 52.

- اعادة تنظيم العمل الاداري.
- التقرب للمواطنين والاستجابة لتطلعاته وتخفيف الأعباء عليه.
- الغــاء عامــل العلاقــة المباشــرة بــين طرفــي المعاملــة او تخفيــف مــن إلــى أقصــى حــد ممكــن ممــا يــؤدي الــى الحــد مــن تــأثير العلاقــات الشخصــية ونفوذ في انهاء المعاملات.
- ضــمان دقــة المعــاملات الاداريــة بفعــل ثبــات الاداء الادارة الالكترونيــة ، وكفاءة نظام الحفظ فيها.
- ضــمان الســرية والخصوصــية لمعلومــات المهمــة فــي ظــل تــوافر أنظمــة منع الاختراق.
- ضــمان عــدم تكــرار المعــاملات والإجــراءات ، ســواء عمــدا بنيــة التلاعــب أو بالخطــأ لأن برنــامج الادارة الالكترونيــة ســيرفض المعاملــة الثانيــة ولا يسمح بأجرائها.
- توفيــق المعلومــات والبيانــات لأصــحاب العلاقــة بالســرعة و الوقــت المناسبين وسهولة الحصول عليها.
- فــك الخنــاق داخــل الــدوائر الاداريــة واســتيعاب عــدد اكبــر مــن المعــاملات فــي وقــت واحــد إذا ان قــدرة الادارة التقليديــة بالنســبة لتخلــيص المعــاملات تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الاحيان في الصفوف الطويلة.
- الغــاء او الحــد مــن الارشــيف الــورقي واســتبداله بالأرشــيف الالكترونــي لمــا يتجــه مــن الكفــاءة والفاعليــة فــي التعامــل مــع الوثــائق وكــذلك المقــدرة علــى تصــحيح الاخطــاء ، المحتملــة ونشــر تــأمين الوثــائق لأكثــر مــن جهــة فــي أقل وقت ممكن فضلا عن امكانية الاسترجاع المتاحة في كل وقت.
- ثبــات واســتقرار صــور انجــاز المعــاملات وأداء الخــدمات العامــة وتجــاوز حالــة العــاملين الصــحية أو النفســية أو المزاجيــة والتــي تــؤثر علــى جــودة الخدمة العمومية.

- ادارة متابعة الفروع الادارية المختلفة وكأنها وحدة مركزية ، وتخليص معوقات اتخاذ ملكية القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- السهولة في متابعة وإدارة كافة الموارد ورفع مستوى العمليات الرقابية[1].

المطلب الثاني : التحول نحو الإدارة الالكترونية .

التحول من نمط الادارة والتقليدية الى الادارة الالكترونية الذي يعتبر تحولات شاملا في اساليب العمل الاداري ، وهي عملية حساسة بالنسبة للمؤسسة وحيث يتطلب تنفيذها اسلوب مدروسا للإقامة مشروع الادارة الالكترونية ولا بد من تحديد متطلبات ضرورية ، سوف نتولى من خلال المطلب الى دوافع التحول الى الادارة الالكترونية في الفرع الاول ومتطلبات هذا التحول في الفرع ثاني .

الفرع الاول : دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية .

هناك عدة أسباب أو مبررات التي جعلت الكثير من الدول و المنظمات التسارع في تطبيق الإدارة الإلكترونية في إداراتها ، حيث من بين أهم الدوافع التي ساهمت في التحول نحو الإدارة الإلكترونية ، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي :

❖ **تسارع التقدم التكنولوجي و الثورة المعرفية المرتبطة به :** حيث ظهرت مزايا نسبية عديدة للتطبيقات العلمية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مختلف المجالات ، الخاصة في نوعية الخدمات و السلع التي توفرها المؤسسات العامة و الخاصة للمجتمع ، فكانت هذه الثورة التكنولوجية فرصة للأفراد و المؤسسات والحكومات لتعظيم المنافع و الاستفادة من هذه المزايا التقنية .[2]

---

1 عامر إبراهيم قنديلجي ، الحكومة الالكترونية ، دار المسيرة ، عمان الأردن ، 2015 ، ص 125.

2 خالد ممدوح إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 49.

❖ **ترابط المجتمعات الانسانية في ظل توجيهات العولمة (القرية الكونية) :** أسهمت التوجهات العالمية المسارعة نحو الانفتاح و الترابط و التكامل بين المجتمعات ما أعطى دافعا نحو تحسين الخدمة المقدمة ، التي ترقى إلى مستوى التطور الحاصلة عالميا .[1]

❖ **التحولات الديمقراطية :** ومرافقتها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية و الدولية ، إن تغير الأوضاع الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها و الذي لا يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة و مواطنيها .[2]

❖ **تزايد الضغط الشعبي على الحكومات :** الحكومات و تطلعات المواطنين للحصول على الخدمات أفضل و أسرع و أسهل في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي .

❖ **حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي :** من خلال قاعدة معلومات صلبة و نظام عمل متطور .

❖ **الكفاءة في تقديم الخدمات العامة :** فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء وتحسين الدخل و أيضا تخفيض التكاليف و التقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات ، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف و إعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم .

❖ **التسويق :** ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد و القطاع الخاص ، وتنمية الإحساس لدى المواطنين أهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته لمواطن له حقوق كما له واجبات .

---

1 حمود هيثم الشلبي ، محمد النسور مروان ، إدارة المنشاة المعاصرة ، طبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 421.

2 عمار بحوش ، المرجع السابق ، ص 183.

❖ **تقديم خدمات جديدة ومتطورة** : إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الإلكترونية ،وتركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة.[1]

❖ **للامركزية** : الدول ذات المساحات الكبيرة الى تحقيق اللامركزية الادارة واتخاذ القرار عبر الاقاليم المتباعدة و محاولة تقريب الادارة من مواطن وتشكل الادارة الالكترونية أداة فعالة لضمان الاتصال والربط التنسيق بين مختلف المؤسسات و الادارية اللامركزية.[2]

❖ **مسايرة نشاطات الاصلاح الاداري** : جاءت الادارة الالكترونية بعد ظهور صورة الفساد الاداري والمالي في المجتمع والمؤسسات باعتبارها احد العلاجات الواقية من انتشاره والعمل على منعه كما ان مقتضيات الاصلاح الاداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في المنهج عملها ويتيح جدية الوصول المعلومات مما تقوم به من اعمال للمواطنين وليس فقط الاستجابة[3].

❖ **طلب المواطنين** : وخاصة لدى جيل الشباب الذي تعود على استخدام التكنولوجيا الحديثة وأصبحت جزءا مهما في الروتين حياتهم.

❖ **الشفافية** : إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي ويزيد من تعقيدات الاجراءات الروتينية ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين ويقلل من المساعدات الخارجية للدول الادارة الالكترونية و تقلل ايضا من الرشاوى وتزيد الشفافية السياسية وتزيد من الثقة المواطنين بها.

---

1 حماد مختار ، المرجع السابق ، ص 12

2 محمد الطعامنة ، طارق العلوش ، الحكومة الإلكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 03.

3 مريم خالص حسين ، الحكومة الالكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الأول ،2013 ، ص 144 .

❖ **التنمية الاقتصادية** : لا علاقة مباشرة بشفافية الدول التي تتطلع الى تطوير الاقتصادي يكون لها دافع قوي للاتجاه نحو المشروع الادارة الالكترونية وخاصة اذا كانت تتطلع الى جذب الاستثمارات الاجنبية وتحسين صورتها امام المستثمرين فالإدارة الالكترونية تحسين البيئة التحتية لتقديم الخدمات ، وهذا جانب من الجوانب التزامهم بإجراء تغيرات للدخول الى اقتصاد المعرفة.

❖ **السيطرة على التعقيد** : لقد اثبتت كل معطيات ان التكنولوجيا هي الافضل سلاح تشهره البشرية يوجد ظاهرة التعقيد الشديد الذي بات يعتري مظاهر الحياة الحديثة ولقد فرت تكنولوجيا المعلومات وسائل علمية لمحاصرة ظاهرة التعقيد منها نماذج المحاكاة وسائل تحليل النظم والبيانات وباتت التكنولوجيا المعلومات عاملا مساعدا وفعالا في حل الكثير من المشاكل في البيئة الدولية[1] .

➢ كما يمكن اختصار الاسباب الداعية للتحول الى الادارة الالكترونية في ما يلي[2]:

1. الاجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفه الاعمال.
2. القرارات والتوصيات الفورية والتي من شانها احداث عدم توازن في تطبيق.
3. ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
4. صعوبة الوقوف على معدلات قياس الاداء.
5. ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
6. التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على معلومات اتخاذ القرارات.
7. ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود اليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

---

1 رانية هدار ، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2018 ، ص 22.

2بوزكري جيلالي ، الادارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 ، ص 84.

الفرع الثاني : متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية.

تمثل الادارة الالكترونية تحولا شاملا في المفاهيم النظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الادارة التقليدية ، وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط ، بل انها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها ، و بالتالي لابد من توفر متطلبات جديدة ومتكاملة لتطبيق الادارة الالكترونية وإخراجها الى الحيز الواقع العملي.[1]

❖ **المتطلبات الإدارية :**

1. **وضع استراتيجيات وخطط تأسيس :** ويتطلب ذلك بتشكيل ادارة او هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع خطط لمشروع الادارة الالكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الادارة الالكترونية والتكامل وتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة.
2. **القيادة والدعم الإداري :** من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة وهي المفتاح الرئيسي للنجاح أو فاشل اي منهما إذا ان الدعم الادارة وقدرتها على ايجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دورا رئيسيا في نجاح أي عمل أو فشله ، كما أن التزام القيادة يعتبر ضروري بالدعم كل نقطة من النقاط الاستراتيجيات المؤسسة كذلك متابعه القيادة للمشروع وتقديم المعلومات المرتدة سيتضمن نجاح المشروع وتطويره ، كما ان قناعة اهتمام ومساندة الادارة العليا لتكبير تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات كافة يعتبر احد العوامل الحرجة ومساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الادارة الالكترونية.

1 موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي ، مجلة الباحث ، م 9 ، العدد التاسع ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 90 ، 91 .

3. **الهيكل التنظيمي** : اصبح النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة غير ملائم لنماذج الاعمال الجديدة المعلومات والأعمال الالكترونية ، اذا نجد ان الهياكل لتنظيمية الملائمة للأعمال الالكترونية هي المصفوفات و الشبكات والتنظيمات الخلايا الحية المرتبطة بنسيج الاتصالات ، ويتطلب تطبيق الادارة الالكترونية اجراءات تغيرات في جوانب الهيكلية والتنظيمية وإجراءات وأساليب تتناسب مع مبادئ ادارة الالكترونية وذلك عن طريق استحداث ادارة جديدة او الغاء او دمج بعد الادارات مع بعضها وإعادة الاجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة تطبيق الادارة الالكترونية بشكل اسرع وأكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة ان يتم ذلك التحول في اطار زمني متدرج من مراحل التطوريه.
4. **وضع الاطر التشريعية وتحديثها وفق لمستجداة** :أي اصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الادارة الالكترونية وتلبي متطلبات التكيف معها ، لان معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذا فإنها قد اسست لأداء العمل وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة وكذا الاعتماد على شهادات اثبات الموثقة ، وبالطبع فانا اتحول الى الادارة الالكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة ، كما ان وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الادارة الالكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية مترتبة عليها[1].

❖ **المتطلبات البشرية** : يعتبر العنصر البشري اهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النتائج في اي مشروع وفي اي منظمة ، فلذلك يعتبر العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الادارة الالكترونية ، حيث يعتبر هو المنشأ لإدارة الالكترونية ، فهو الذي اكتشفها ومن تم طورها وسخرها لتحقيق هدفه يصبوا إليها ، لذلك فان الادارة الالكترونية

1موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، المرجع السابق ، ص 92.

من وإلى العنصر البشري و تتمثل البنية التحتية البشرية الاعمال الالكترونية في مجموعة الملكات العلمية والفنية ولي تقديم الخدمات المرتبطة الاعمال الالكترونية سواء تلك المهارية المؤهلة المرتبطة البنية التحتية الصلبة تأسيسات وتوصيلات تشبيك تصليحات تطوير البنية التحتية الناعمة تقديم خدمات استشارات نماذج اعمال جديدة برمجيات تطبيقية...... إلخ. [1]

❖ **المتطلبات التقنية** : تتمثل في متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت وانظمة المعلومات ، وبالأدوات البرمجية (قواعد البنوك البيانات ، مخازن البيانات وأنظمة التنقيب عن البيانات ، انظمة الارشفة و ادارة السجلات ....)[2]

_ ويقصد بها تطوير وتحسين من شبكه الاتصالات بحيث يكون متكاملا وجاهزا للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد ، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الانترنت ، بالإضافة الى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحسابات آلة وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات ، والبرامج ، وتوفير خدمات البريد الالكتروني ، وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي اول مؤسسي على اوسع النطاق.

❖ **المتطلبات الامنية** : يقصد بأمن المعلومات الالكتروني ضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة او المؤسسة المنظمة التي تدار الكترونيا في مأمن ، من الوصول اليها والتلاعب بها الامر نفسه ينطبق على المؤسسة نفسها ،والعاملين فيها والأجهزة الحاسوب المستخدمة ، ووسائط التخزين التي تحتوي اسرار المؤسسة وبياناتها ، وذلك بتامين اكثر من وسيلة حماية ،كالبرامج المضادة للقرصنة لضمان سلامه المعلومات التي تعد اغلى ما تملكه المؤسسه[3].

1 عبان عبد القادر ، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكالتوس العاصمة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2016 ، ص 74.

2 زان مريم ، دور الحكومة الالكترونية في عصرنه المرافق العمومية وتجويد خدماتها ،مجلة البحوث السياسية والإدارية ، م 7 ، العدد الثاني عشر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 10 أكتوبر 2018 ، ص 55.

3 بوزكري جيلالي ، المرجع السابق ، ص 92 .

_ لتحقيق امن المعلومات وتقليص التأثير السلبيه على استخدام شبكة الانترنت فان الادارة الالكترونية تتطلب القيام ببعض الاجراءات منها[1]:

_ وضع السياسات الامنية لتقنيات المعلومات فيها خدمة الانترنت.

تبني استراتيجية وطنية لأمن المعلومات بحيث يتضمن تعاون اجهزة القطاعين العام الخاص.

_ وضع القوانين واللوائح التنظيمية حد من السطو الالكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الادارة الالكترونية.

❖ **المتطلبات الثقافية** :ان التجاوب مع المتغيرات الناجمة عن انتقال الى الادارة الالكترونية لن يكون فوريا ، لذلك لابد من تكثيف الجهود التوعية من جانب الموظفين من جهة ومن أجل تسهيل تقبلهم نظم العمل الجديدة وعدم مقاومتهم لتغيير وكذا تدريبهم على استخدام تقنيات العمل الجديدة كما ان التوعية يجب ان تمس الجمهور المستفيد من الخدمة لضمانة تعاونه في انجاح المشروع و من المناسب ان يجري التركيز في البداية على تطبيقات نموذجية بسيطة ذات فائدة واضحة وصلة وثيقة بالحياة اليومية للمواطنين ، على ان يترافق ذلك مع حملات التوعية وتشجيع المواطنين على التعامل مع هذه التطبيقات،و التأكد على ضرورة ان تتسم واجهات هذه التطبيقات بالجاذبية وسهولة الاستخدام وان يتصف محتواها بالفائدة والبساطة. [2]

❖ **متطلبــات الاصــلاح الإداري** : فــي اطــار الوصــول الــى تحقيــق تحــول نــاجح فــي تطبيــق الادارة الالكترونيــة ، يتوجــب تطبيــق مبــدأ الاصــلاح الاداري ، والــذي يشـمل التخصـص الـوظيفي فـي تشـغيل البـرامج الالكترونيـة ، لتـأمين المعلومـات ، وحمايــة البــرامج وتعــاملات والوثــائق أي محاولــة تغييــرات جذريــة ، وجوهريــة فــي

---

1 موسي عبد الناصر ، محمد قريشي ، المرجع السابق ،92 .

2 سحر قدور الرفاعي ، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، م 5 ، العدد السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، 2009 ، ص 310 .

المفاهيم الادارية والفنية ، والحاجة الى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الادارية ترشيدها وتطوير.[1]

- ❖ **المتطلبات المادية :** ضرورة وجود متطلبات مادية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المادية اللازمة لتطبيق نظم اساليب الادارة التقليدية .[2]

كما انه من اهم متطلبات الادارة الالكترونية التخطيط المالي الرشيد ورصد المخصصات الكافية ، مما يقتضى اعادة النظر في النظام الاولويات وتوفير الاموال الكافية لإجراء التحول المطلوب[3].

فتطبيق جميع هذه المتطلبات وعلى اقل معظمها يمكن بعد ذلك نصل الى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ومجتمع رجال الاعمال بكافة اشكالها ومستويات قياسية عالية الجودة والدقة ، وتبسيط الاجراءات في المؤسسات الحكومية وبشكل يسمح بتقديمها الكترونيا ، وشفافية المعلومات وعرضها وأمام المواطنين للتعرف وباستمرار على الاتجاهات الحكومية سواء في مجال تقديم الخدمات الحكومية اوفي اخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين وتحسين الاداء في مرافق الخدمات الحكومية بشكل عام ، والوصول بالخدمات الحكومية إلى اقصى مواقع الحكومية الموجودة داخل الدولة[4] .

---

1 مريم خالص حسين ، المرجع السابق ، ص 450.

2 غنيم أحمد محمد ، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2009 ، ص 348 .

3 العوالمة نائل عبد الحافظ ، الحكومة الالكترونية للموارد البشرية ، المجلة دراسات ، العدد الأول ، الجامعة الأردنية ، 2000 ، الأردن ، ص 269 .

4 محمد بن ابراهيم التويجري ، التقرير السنوي الأول للحكومة الإلكترونية ، مجلة الخدمة المدنية العربية ، العدد الأول ، مايو 2005 ، ص 4.

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري .

يعد الفساد الاداري من أخطر أنواع الفساد لأن الادارة تمثل المحرك الرئيسي في حركة الدولة والسلطات القائمة ، بحيث يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على أداء المهام المرجوة منها بكفاءة وفعالية ، وهو ظاهرة عالمية متفاوتة الانتشار تقف عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، ما يحتم علينا التصدي له من خلال محاولة الإحاطة الجيدة بمفهومه وأنواعه ومظاهره ؛ هذا ما يؤدي إلى تسهيل عملية مكافحته والحد من آثاره ، وسنتولى في هذا المبحث الى التطرق مفهوم الفساد الاداري في المطلب الأول و أسباب الفساد الإداري و آثاره في المطلب الثاني .

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري.

ليس هناك تعريف محدد للفساد الاداري بمفهوم الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم , ولكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد الإداري هو اساءة استعمال السلطة العامة أو وظيفة العامة للكسب الخاص بشكل غير مشروع اول تحقيق اغراض شخصية مستندة الى المحسوبية ، سنتناول في هذا المطلب تعريف الفساد الاداري في الفرع الأول ، وأهم المظاهره و الأشكال التي يتخذها في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تعريف الفساد الاداري .

تعـددت الاراء وتباينــت وجهــة النظــر الكتــاب البــاحثين فــي تحديــدهم لظـــاهرة الفســاد الاداري مــع اتفــاقهم وإجمــاعهم علــى أن الفســاد هــو اخطــر الآفــات التــي تعــاني منها المجتمعات ، وسنحاول تطرق في هذا الفرع الى تعريف ظاهرة الفساد الاداري.

❖ **في المعاجم اللغة :**

- الفسادُ : نقيض الصلاح ، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً ، فهو فاسدٌ وفَسِيدٌ فيهما، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الارحام ، استفسد السلطان قائده اذا اساء اليه حتى استعصى عليه[1].
- كما ان الفساد قد يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة او فضيلة او المبادئ الأخلاقية وتحريض عن الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة او غير قانونية والبعد عن ما هو اصلي ونقي ، اخذ المال ظلما و تلف او العطب الجذب القحط او القتل واغتصاب المال.[2]
- والفساد من الثلاثي"ف س د " وهو اصل يدل على الخروج الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه او كثيرا ، و يضاده الصلاح ويستعمل ذلك في نفس والبدن والأشياء الخارجية عن الاستقامة[3].
- لقد وردت كلمه الفساد ومشتقاتها في القران الكريم ، **قال الله تعالى** " وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ "[4] **وقال تعالى** " وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ "[5] **ولقوله تعالى** " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ "[6] ويأتي التعبير عن الفساد حسب موقعه ، ونرى في الآيات الكريمة السابقة تشديد القران على تحريم الفساد على

---

1 ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1988 ، ص 1059

2 هاشم الشمري ، الفساد الإداري و المالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ؛ 2011 ، ص 18.

3 الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، 2001 ، ص 361.

4 سورة البقرة ، الآية 205.

5 سورة القصص ،الآية 77.

6 سورة الروم ، الآية 41.

النحو الكلي ، وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الاخرة.

❖ **اما في التعريف الاصطلاحي للفساد الاداري :**

- عرف بأنه استعمال الأدوار او الوظيفة والعامة للمكسب الخاص ، كما عرف بأنه استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع الرشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين[1].
- كما حاول البنك الدولي تعريف الفساد من خلال تعريف الانشطة التي تندرج تحت هذا المفهوم عن النحو الاتي الفساد هو اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص[2].
- اما اتفاقية الامم المتحدة بمكافحة الفساد لعام 2003 ، اختارت ألا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا او وصفيا ، بل انصرفت الى تعريفه من خلال الاشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على ارض الواقع ، القيام بتجريم هذه الممارسات ، وهي الرشوة بجميع اشكالها في القطاعين العام و الخاص والاختلاس بجميع وجوهه ، والمتاجرة بالنفوذ ،الإساءة استغلال الوظيفة ، وتبييض الاموال ، وكسب غير مشروع وغيرها من اوجه الفساد الاخرى[3].
- عرف المشرع الجزائري الفساد بعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في 2004 بموجب مرسوم رقم 04 -128 المؤرخ في 19

---

1 علياء غازي موسى ، دور الإدعاء العام في مكافحة الفساد الإداري و المالي دراسة في ضوء القانون رقم 49 لسنة 2007 ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية ، م 9 ، العدد الخامس ، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر ، 2019 ،ص 152.

2 محمد أحمد عبد السلام ، إبراهيم السيد ، الفساد السياسي ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2016 ، ص 89.

3 بوعزة سعيدة ، الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الدارة المحلية الجزائرية ، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ، م 2 ،العدد الثالث ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، ديسمبر 2018 ، ص 91.

ابريل 2004 [1]، كان من ضروري عليها اصدار قانون الوقاية من الفساد و مكافحته رقم 06 – 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم[2] ، والذي جرم الفساد في مختلف مظاهره وهذا ما تأكده الفقرة " أ "من ماذا ثانية من القانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الفساد هو كل الجرائم منصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون [3]، وهي تعد في نفس الوقت صورا للفساد على التوالي*[4]:

1. رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية.
2. الامتيازات غير المبررة والرشوة وفي الصفقات العمومية ، واخذ الفوائد غير المبررة
3. اختلاس الممتلكات من طرف موظف عمومي او استعمالها على نحو غير شرعي.
4. عدم التصريح او تصريح كاذب للممتلكات والإثراء غير المشروع.
5. التمويل الخفي للأحزاب الوطنية.
6. تبييض عائدات الاجرامية والإخفاء وعرقلة السير الحسن للعدالة.

---

1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، يوم 31 أكتوبر 2003 ، مصادق عليها بتحفظ بمرسوم رئاسي رقم 04-128 ، المؤرخ في 19 أبريل سنة 2004 جريدة الرسمية ، العدد 26 ، صادر بتاريخ 25 أبريل 2004.

2 قانون رقم 06-01 ، مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، جريدة الرسمية ، العدد 14 ، صادر بتاريخ 08 مارس 2006.

3 المادة 02 ، من قانون رقم 06-01 ، نفس المرجع .

4 بن عيسى أحمد ، الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد دراسة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 و القانون 06-01 ، مجلة القانون و العلوم السياسية ، م 1 ، العدد الثاني ؛ المركز الجامعي بالنعامة ، الجزائر ، جوان 2015 ، شعبان 1436 ، ص 126.

ومـن خـلال التعـاريف السـابقة فالفسـاد الاداري يتعلـق بتجـاوزات وانحـراف الاداري او الـوظيفي مـن خـلال منظمـة والتـي تصـدر مـن الموظـف العـام اثنـاء تأديـة العمـل ، ومخالفـة للقـوانين وارتكـاب اعمـال تصـرفات منافيـة للوظيفـة العامـة ، هـو ظـاهرة تعـاني منهـا العديـد مـن الـدول وتختلـف مـن طـرق الفسـاد الاداري كالرشـوة ، اخـتلاس ، المحسوبية والوساطة........إلخ .

الفرع الثاني : أنواع و مظاهر الفساد الاداري .

أولاً : أنواع الفساد الإداري .

تتضمن ظاهرة الفساد الاداري العديد من النشاطات غير النزيهة والتي تؤثر بدورها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الوطن ، ويختلف مدى التأثير السلبي للفساد تبعًا لنوع الفساد الذي يُمارس، وأنواع الفساد الاداري ما يلي:

❖ **الفساد الاداري من حيث الحجم**[1]:

- **الفساد الصغير** : (فساد الدرجات الوظيفة والدنيا) وهو فساد الذي يمارس من طرف فرد واحد تنسيق مع الاخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الاخرين.
- **الفساد الكبير** : (فساد الدرجات الوظيفة العليا من الموظفين) و الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية او اجتماعية كبيرة وهو أهم أشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة[2].

❖ **الفساد الاداري من ناحية الانتشار**[3]:

---

1 صبرينة كردودي ، عتيقة وصاف ، الوقاية من الفساد المالي الاداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير الشروع لموظف القطاع العمومي) ، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، م 7، العدد الأول ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 01 / 06 / 2017 ، ص 230.

2 نفس المرجع ، ، ص 231.

3 نفس المرجع ، ص 231.

- **الفساد الدولي :** هو هذا النوع من الفساد يأخذ مدا واسعا عالميا يعبر حدود الدولة وحتى القارات ما يطلق عليها (العولمة) بفتح الحدود المعابر بين البلاد تحت مظلة والنظام الاقتصاد الحر.
- **الفساد المحلي :** وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في المناصب الصغيرة من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع المؤسسات او كيانات كبرى او عالمية)

❖ **الفساد الاداري من حيث القطاع:** [1]

- **الفساد القطاع العام :** وهو الفساد المستشري في ادارة الحكومة وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها ، وهو من اكبر المعوقات التنمية ، وفيه يتم استغلال منصب العام لأجل الاغراض والمصالح الشخصية .
- **الفساد قطاع الخاص :** ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص لتأثير على مجريات السياسية العامة للدولة ، باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة ، والهدايا ، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة ، والحصول على اعانة........إلخ

---

1 حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 ، ص 27 .

ثانياً : مظاهر الفساد الإداري .

[1] تتجلى مظاهر الفساد الاداري في عدة من تصرفات وصور يمكن اجمالها في النقاط التالية:

1_الانحرافات التنظيمية : ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ، ومن أهمها[2]:

•**عدم احترام العمل :** ومن صور ذلك ، التأخر في الحضور صباحا ، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي ، النظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته ، قراءة الجرائد واستقبال الزوار التنقل من مكتب إلى آخر .....الخ [3].

•**امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه :** ومن صور ذلك ، رفض الموظف أداء العمل المكلف به ، عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح ،التأخير في أداء العمل.

•**التراخي :** ومن صور ذلك ، الكسل ، الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد ، تنفيذ الحد الأدنى من العمل.

•**عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء :** ومن صور ذلك ، العدوانية نحو الرئيس ، عدم إطاعة أوامر الرئيس ، البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس...الخ

•**السلبية :** ومن صور ذلك ، اللامبالاة ، عدم إبداء الرأي ، عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار ، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات ، الانعزالية ، عدم الرغبة في التعاون ، عدم تشجيع العمل الجماعي ، تجنب الاتصال بالأ ...... الخ.

•**عدم تحمل المسؤولية :** ومن صور ذلك ، تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى

---

1 حاحة عبد العالي ، المرجع السابق ، ص 28 .

2 أحمد بن عبد الرحمن الشميمري ، مظاهر الانحراف الوظيفي ، مجلة التدريب والتقنية ، العدد سبعة وخمسون ، 2010 ، ص 26 .

3 نشأت أحمد نصيف ، الفساد المالي و الإداري وسبل مكافحته ، مجلة الجامعة العراقية ،العدد الأول ، الجامعة العراقية ، العراق ، 2014 ، ص 448.

آخر ،التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.

•**إفشاء أسرار العمل.**

2_الانحرافات السلوكية : ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلـــق بمســـلكه الشخصـــي وتصـــرفه، ومـــن أهمهـــا[1] :

•**عدم المحافظة على كرامة الوظيفة** : ومن صور ذلك ، ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحيـاء فـي العمـل كاسـتعمال المخـدرات أو التـورط فـي جـرائم أخلاقيـة.

•**سوء استعمال السلطة** : ومن صور ذلك ، كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلـــــــــــــــــــــــــب مـــــــــــــــــــــــــــــنهم.

•**المحسوبية** , ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

•**الوساطة** , فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

3_ الانحرافات المالية : ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنـــوط بـــالموظف ،وتتمثـــل هـــذه المخالفـــات فيمـــا يلـــي :

•**مخالفــة القواعــد والأحكــام الماليــة المنصــوص عليهــا داخــل المنظمــة.**

•**الإسراف في استخدام المال العام** : ومن صوره ، تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث ،المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية ، إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات فـــــي مناســـــبات التهـــــاني والتعـــــازي والتأييـــــد والتوديـــــع.

4_الانحرافـــــات الجنائيـــــة : ومـــن أكثرهـــا مـــا يلـــي[2]:

•**الرشـوة** :وهو المظهر الأبرز والأوسع انتشار و الأكثر تنوعا من بين المظاهر الانحراف الوظيفي المختلفة ، ويعني الحصول الشخص على منفعة تكون مالية في

1 أحمد بن عبد الرحمن الشميمري ، المرجع السابق ، ص 27.

2 بوعزة سعيدة ، المرجع السابق ، ص ص 95 96 .

الغالـــب لتمريـــر او تنفيـــذ اعمـــال خـــلاف التشـــريع قـــول اصـــول المهنـــة.

•**اختلاس المال العام** : السوق السوداء والتهريب باستخدام صلاحيات الممنوحة لشخص او الاحتيال او الاستغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه او تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء او تهريب الثروة النفطية .

•**التزوير** : وهو واحد من أكثر حالات انحراف الإداري غرض شيوعا ويهدف في أغلب حالته إلى الحصول على المال من الاشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات القانونية او ادارية او اخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين كما يحدث الدوائر الضريبية ، وتشمل عمليات التزوير صورا متعددة مثل تغيير الأرقام و تحريف الكلمات وتبديل الأسماء و تقليد الأختام الرسمية و التلاعب بالتواريخ ....الخ.[1]

المطلب الثاني : أسباب وآثار الفساد الاداري .

لا شك ان هناك اسباب كثيرة، وعوامل متعددة للفساد الاداري بعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية والظروف المعيشية وبعضها ناتج عن البيئة العمل الداخلية كانعدام الرقابة الادارية وقصور القوانين واللوائح المعيبة مما يترتب على هذه الظاهرة آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مدمر على المجتمع ، سوف نتولى في هذا المطلب الأسباب الفساد الإداري في الفرع الأول و آثاره في الفرع الثاني.

الفرع الأول : أسباب الفساد الإداري.

تعدد الاراء وتباينت وجهات النظر والباحثين في تحديدهم للأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد الاداري وممارسة من قبل العاملين في الاجهزة الحكومية.

❖ **الاسباب الاقتصادية** : تتمثل الاسباب الاقتصادية للفساد في الدوافع المادية والمالية الذي تدفع من يقوم بارتكاب جريمة الفساد هي:

1 أحمد بن عبد الرحمن الشميمري ، المرجع السابق ، ص 28.

انخفاض مستوى الدخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بالمستوى اتضخم او الاسعار المحلية الامر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة يعجز معها عن اشباع احتياجاته المعيشية الضرورية فيلجا الى الرشوة الاختلاس او الاتجار في المخدرات او ترهيب السلع او الغش التجاري اول نصب والاحتلال للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة ، كما تعد البطالة و الفقر من اهم العوامل الاقتصادية التي تدفع الى الجنوح الى الجريمة وإتيان افعال الفساد ، ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار انه كلما ارتفعت درجة السيطرة لهذا القطاع على الانشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل الى الفساد في ضل ما ينطوي عليه القطاع العام من البيروقراطية [1]

- ❖ **الاسباب الاجتماعية :** حيث تؤدي القيام الثقافية السائدة المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد ، وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في النفوس ، فان الاسباب والخلفيات وراء الفساد الاداري تتمثل بوجود ، ثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد ، والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول اداء وسلوك المواطنين وتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية الى تغليب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية)[2]
- ❖ **الاسباب السياسية :** ان محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على قرارات ادارية اضافة ضعف العلاقة ما بين الادارة والجمهور ، [3] وضعف الادارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد ، وذلك بعدم اتخاذ اي اجراءات وقائية أو عقابية جادة وصارمة بحق

---

1 د عبد الله غالم ، تفعيل دور الحكومة كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري في الوطن العربي مع الاشارة إلى تجارب دولية ، حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، 07 ماي 2012 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 04.

2 بدر محمد السيد القزاز ، المرجع السابق ، ص 94 .

3 جريو سارة ، بوفليح نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ، مجلة الاقتصاد والمالية ، م 4 ، العدد الثاني ، حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 2018 ، ص 122.

عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض اطرافها في الفساد ، وضعف ايضا اجهزتها الرقابية في الدولة وعدم استقلالياتها ، كل هذه الحالات من شانها ان تؤدي الى بروز الفساد الاداري[1].

❖ **الاسباب القانونية و الادارية:** ان اهم عوامل انتشار الفساد الاداري في الدول النامية عدم وجود قوانين راضعة للفساد ، ان كانت مكتوبة وإنما المقصود هو قدرتها على تنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها ومن اهم الاسباب القانونيه تتمثل في[2]:

- **سوء صياغة القوانين واللوائح :** قد يرجع الانحراف الاداري الى سوء صياغة قوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض القوانين في بعض الاحيان ، الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون او الذهاب الى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض ما مصالح المواطنين.
- **ضعف المساءلة في الأجهزة القانونية :** حيث يكون لدى معظم عاملين بالأجهزة الادارية في الدول النامية خاصة علاقة شخصية قوية بالعاملين الأجهزة المحاسبة والقانونية .
- **سوء استخدام الميزانيات الحكومية :** وجود حسابات خارج الميزانيات العامة كإنفاق العسكري وزيادته خاصة وان ميزانيات الدفاع هي من اسرار القومية التي لا ينبغي مناقشتها علنية والحديث عن تفصيلتها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية ، الامر الذي يوطد الفساد ويزيد من استفحاله في الدول النامية.

---

1 محمد أحمد عبد السلام ، إبراهيم السيد ، المرجع السابق ، ص 92 .

2 عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2015 ، ص 300.

- **ضعف الأجهزة الرقابية في الدولة وعدم استقلالياتها :** كان نوع الرقابة ،كالرقابة قانونية والرقابة المحاسبية ورقابة على الاداء والرقابة الادارية ، والرقابة الفنية على مشاريع الرأسمالية............................الخ[1].

أمـــا مـــن الناحيـــة الاداريـــة فـــإن ضـــعف الادارة وســـوء التنظـــيم وعـــدم تحديـــد المســـؤوليات ، وضـــعف الرقابـــة الاداريـــة وكثـــرة القيـــود ، والإجـــراءات الاداريـــة الرســـمية وغيـــر الرســـمية وطـــول الـــزمن المســـتغرق لانجـــاز المعـــاملات فـــي الجهـــاز الاداري ، والحصـــانة النفســـية للمســـؤولين فيـــه مـــن المســـاءلة والمحاســـبة وتطبيـــق النظـــام العقوبـــات والشـــغل المناصـــب الوظيفيـــة ، وموقـــع المســـؤولية القياديـــة فـــي الجهـــاز الاداري لـــي فتـــرة زمنيـــة طويلـــة وفـــق معـــايير فرديـــة وعلاقـــات شخصـــية وعـــدم الاخـــذ بالنظريـــة وضـــع الرجـــل المناســـب فـــي المكـــان المناســـب مـــن هـــذه اســـباب مـــا يلـــي[2]:

_مخطـط الهيكلـي العـام وعـدم وضـوح سياسـات العامـه لـلإدارة ، ممـا انـتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أدى الى تكبير جهاز اداري.

_ تضخم الجهاز الاداري حيث يلاحظ ان حجم القطاع العام في كثير من الدول العربية يفوق احتياجاته ، ومن شان هذا ان يعقد من الاجراءات الادارية ويضعف التواصل مع المواطنين بالإضـــافة الـــى كونـــه هـــدرًا لمـــوارد الدولـــة .

_ عـــدم وضـــع المـــواطن فـــي صـــلب اهتمـــام الادارة .

_عـــدم وجـــود الشـــفافية والمســـاءلة.

_ ضـــعف الترتيـــب الاداري وعـــدم انتظامـــه.

_ ضـــخامة الجهـــاز الحكـــومي.

1 عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، المرجع السابق ، ص 301.

2 نفس المرجع ، ص 302 .

ـ ضعف الاطار المؤسسي .

ـ سوء تنظيم الاداري بيروقراطية القيادة الادارية.[1]

الفرع الثاني : آثار الفساد الإداري .

يؤدي الفساد الاداري الى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة لاسيما الطبقة الفقيرة ، كما يضر بالبيئة والاقتصاد ويسهم في ابطاء عجلة التنمية ، ومن اهم الاثار المترتبة عن الفساد الاداري ما يلي:

❖ **الاثار الفساد الاقتصادي**[2] :

1. **تدني كفاءة استثمار وإضعاف جودة البنية التحتية العامة :** وذلك بسبب تفشي ظاهرة الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وسوء توجيهها ، التي تزيد من تكلفتها ، بالإضافة الى دخول الوسطاء في احتكار المشاريع الكبرى ، ويتفشى الغش بشتى انواعه ، ومن ثمة تدني نوعية الهياكل العامة.
2. **ضعف فعالية اداء العام :** وكنتيجة حتمية ، فإن من شأن تفشي الفساد ان يؤدي الى هلهلة الهيكل وتنظيم الاداري ويحرف مجموعة المسؤولين عن أداء المهام التي وجيدو من اجلها ، و الإلتهاء اما بمحاولات البحث عن فرصة للإثراء ، او البحث عن هؤلاء الذين يحاولون الاثراء غير المشروع ، وبهذا فان الاولويات تنمية والخدمة العامة وتتراجع لتمثل مرتبة متأخرة وفي الاهتمام على حساب امور سلبية .
3. **التأثير في الحجم ونوعية الموارد الاستمارة الاجنبي :** في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية وسائرة في الطريق النمو الى استقدام الاستثمارات الاجنبية في بلدانها ، من اجل نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات ، وترقية إداراتها ، والرفع من تنافسية اقتصادياتها ، فإن دراسات اثبتت ، ان الفساد يقلل من التدفقات الاستثمارية او قد

---

1 عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، المرجع السابق ، ص 303.

2 عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري (دراسة في الأسباب و آليات مكافحته) ، م 10 ، مجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد الأول ، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر ، 2020/01/01 ، ص 22.

يضيعها ، ويرفع من مستوى المخاطرة للاستثمار الاجنبية التي قد تعرف عنها لأنها بمثابة ضريبة على اعمالهم.

4. **تردي حاله وتوزيع الثروة والدخل** : ويبرز ذلك من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، فيزداد لديهم تراكم الاصول بصفة دائمة ، وبالتالي تزداد الفجوة اتساعا بين هذه النخبة وبقية افراد المجتمع.

5. **الحد من النمو الاقتصادي** : نتيجة التحكم قلة من الافراد أو مجموعات أحجام كبيرة من مصادر الاموال العامة ، فإن فرصة استخدام هذه الاموال في المشاريع والبنية الاقتصادية تتأثر حيث يتغير نظام استخدام الاموال من مساره طبيعي القائم على العرض وطلب الى مسارات اخرى طارئة ومنها تحويل الاموال الى الخارج البلاد[1].

❖ **الاثار الفساد السياسية** : تتجلى الاثار السياسي, للفساد في ما يلي[2] :

1. **فقدان الشرعيه نظام الحكم** : يتمثل فقدان النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة ، من خلال ادراك المواطنين ان الموظفين حكوميين على اختلاف مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد ، ولا يعنيها سوى تحقيق المنفعة الخاصة ، ونتيجة لهذا الادراك يكون النظام السياسي محروما من ناحية الواقعية من اي مساندة شعبية

2. **الاستقرار السياسي** : ان الفساد الكبير للنظام سياسي ، مقترن الى حد كبير بالتضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين ، تركيزا للسلطة ، وتجاهلا لحكم القانون ، غيابا للشفافية والمساءلة.

3. **عقلانيه صناعه القرار** : من اخطر الاثار الفساد السياسي على قمة جهاز الدولة وهو الافتقاد للعقلانية في قرارات السياسية المهمة ، التي تؤثر في مصير الوطن ، وذلك لنتيجة لتركز السلطة على قمة جهاز الدولة ، في ظل غياب دولة القانون ، حيث يتخذ رئيس الدولة قرارات سياسية غاية الخطورة على المصلحة الوطن لوحده دون استشارة

1عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، المرجع السابق ، ص 23.

2 نفس المرجع ، ص 24.

ودون اللجوء الى اجهزة ومراكز البحث التي يمكن ان تقدم لها الاستشارة والمعلومات المفصلة عن الاوضاع التي تواجه الوطن.

4. **الإخلال مصداقية الدولة** : تعتمد الدول وخاصة الدول النامية على مساعدات دول اخرى من اجل تنمية اقتصادياتها ، في حالة شيوع ظاهرة الفساد ، وخاصة اذا انتشر في اوساط المسؤولين المتنفذين ، فإن مصداقية الدولة تبدأ بالتأثر المؤسسة الدولة بالشك في قدرات هذه الدولة على تنشيط الاقتصاد وبالتساؤل عن مصير اموال المساعدات الاجنبية الامر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية[1] .

❖ **الآثار الاجتماعية** :[2]

إن آثار الفساد الإداري لا تمتد إلى الجوانب السياسة والاقتصادية والإدارية فحسب ، ولكن قد تشمل الجانب الاجتماعي فالضرر والإحباط اللذان يصيبان جوانب معنوية في الإنسان ، مثل الكرامة والسمو الروحي والتفاؤل يعدان عقبة تعثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمكن إجمال أهم الآثار الاجتماعية للفساد على النحو التالي:

1. **يساهم الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة:** يخلق مجتمعا تكون فيه المؤسسات النظامية ، والقضائية والتنفيذية غير فاعلة ، وفي الأنظمة الفاسدة يتمكن المحتلون وبسهولة من الهروب من العقاب ، والفساد لا يؤدي إلى الجريمة السياسية والمؤسسية فحسب بل هو مسئول أيضا عن تعزيز الجريمة المنظمة
2. **يساهم الفساد في إضعاف العدالة وانحسارها:** يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، حيث يعمل الفساد على تخفيض إمكانيات كسب الدخل لدى الفقراء بسبب تضاؤل الفرص المتاحة ، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام ، وحرمان بعض الناس من الحصول على الحقوق الأساسية ،

---

1 عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، المرجع السابق ، ص 25.

2 بليغ بشر ، آثار الفساد الاداري على التنمية ، الموقع الإلكتروني https://www.marocdroit.com/ تاريخ الإطلاع 10:40 2020/03/20.

ويؤدي أيضا إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها ، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

3. **يؤدي انتشار الفساد إلى تقليص القيم الإيجابية** (قيم المصلحة العامة ، قيم المشاركة ، قيم الانتماء... الخ) واختزالها في قيمة واحدة ، وهي قيمة المال الأمر الذي يؤدي إلى انتشار النوازع الفردية ويعمق مفهوم الحرية الفردية في السلوك الاجتماعي ، والتمرد على النظم والأحكام الشرعية وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الرذائل والتحلل الخلقي ، وخدش الحياة والكرامة والفطرة الإنسانية.

4. **يؤثر الفساد تأثيرا مباشرا على الكفاءة والفعالية:** وذلك بخلقه سلوكا سلبيا حيث يؤدي إلى الحد من عملية الحراك الاجتماعي لانتشار الشعور باليأس والإحباط ، وعدم إدانة المسئولين عن الفساد وحمايتهم ، وعدم محاسبتهم ، كما يؤدي إلى الانحلال الخلقي بانتشار طرائق الكسب غير المشروع وتفشي الأساليب ألا أخلاقية ، والتهرب من المسؤولية ، وضياع موازين الرقابة والإشراف ، كما يؤدي الانحراف إلى المساس بالأمن والصحة العامة.

الفصل الثاني : تصدي الإدارة الإلكترونية للفساد الإداري.

تطبيق الإدارة الإلكترونية و تقديم الخدمات المرفقية عبر شبكة الانترنت و المعلومات ، وتسير المرفق العمومي ، ليس بالوسيلة اختيارية و إنما فرضتها التحولات التكنولوجية و العلمية ،مما جعل الإدارة الإلكترونية بمثابة مفاتيح هامة للتخلص و القضاء على مشاكل الفساد الإداري الذي يكاد يقضي على مختلف القطاعات ، لذلك كان لابد من تبني نظام حديث في الإدارة ، القائم على آليات وأساليب تكنولوجية ، التي تعزز الشفافية و النزاهة و تبسيط الإجراءات الإدارية للكشف عن الانحرافات الإدارية و القضاء مكامن وأشكال الفساد الإداري ، وتدعم نظام الإدارة الإلكترونية في تقديم خدماتها العمومية بشكل راقي و متطور في الأداء و التقرب من المواطن ، بذلك يكمن دورها في تخطي التعقيدات الإدارية و نمط الإدارة الإلكترونية في مراقبة أداء خدماتها التي تعتمد على أدوات و تقنيات و خصائص مبرمجة و الشبكية ، و التي توفر القدرة على تتبع و مراقبة البيانات و التجاوزات الإدارية و تصحيحها ، مهما كان حجمها و درجة تشابكها و تعقيدها ، بالإضافة غلى أسلوب التوقيع الإلكتروني الذي يعمل على ضمانات قانونية و أمنية و للحفاظ على خصوصيات المعاملات الإدارية ، ومنه سنبين في هذا الفصل تصدي الإدارة الإلكترونية للفساد الإداري في المبحث الأول و المبحث الثاني أسلوب الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري .

المبحث الأول: طرق الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري

الإدارة الإلكترونية آلية فعالة حيث أصبحت مطلبا ملحا و ضرورة حتمية لمكافحة الفساد الإداري من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري للقضاء على نمط البيروقراطي التقليدي في تقديم الخدمات العامة و التحول إلى نظام إداري إلكتروني الذي يعطي أكثر قدرة في القضاء على التعقيدات الإدارية ، ومنه نتولى في هذا المبحث الى آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري للمطلب الأول و المطلب الثاني دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري .

المطلب الأول: آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري .

تعد ظاهرة الفساد الإداري معقدة الأغراض و المجلات ومتنوعة الأبعاد وواسعة الانتشار ، وأصبحت آليات الإدارة الإلكترونية من بين الآليات التي تقلل بعض المظاهر السلبية في الإدارة ، مما لها في تعزيز الشفافية والمساءلة للإدارة كما لها القدرة الفعالة رفع كفاءة العمل الإداري وجودته التي أصبح سلاح لتصدي و الحد من الفساد الإداري ، سنتطرق في هذا المطلب إلى فرع الأول الشفافية و المساءلة للإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري ، اما الفرع الثاني سنتولى إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري .

الفرع الأول: الشفافية و المساءلة للإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

إن ما يتم إنجازه بفضل الإدارة الإلكترونية يمكن أن يقضي على الفساد الإداري بطريقة غير مباشرة ، فالإدارة اللاإلكترونية تعتبر أكثر قدرة من الإدارة التقليدية على معرفة ما يحصل في إنجاز الأعمال الإدارية ، من خلال رصدها الأخطاء خلال إنجاز وإطلاع الإدارة عليها ، مما يمكنها التعرف على مواضع الخلل قبل وخلال إنجاز اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها ، ممن يجعل منها استراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري .

- **أولا : الشفافية** : ويعني بها فتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتعتبر أداة هامة جداً لمحاربة الفساد الإداري ، ومن أهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد و التعليمات و الإجراءات والآليات المعتمدة ، وتعد الخطوة الأولى للإقرار علميا بالمحاسبة في حال لم تحترم تلك القواعد و الأنظمة[1].

- إن استخدام الأنظمة الإلكترونية يمكن من تفعيل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية بحث تصبح نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية وبالتالي تعمل على تحديد مواقع الفساد الإداري ، وتؤدي إلى دعم أنظمة القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية ، وإلى القضاء على مكامن الفساد الإداري .[2]

- تحقيق الشفافية يتأتى من خلال الإتاحة الكاملة و المتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات و الإجراءات والخدمات العامة للجميع

---

1 جرمولي مليكة ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، مجلة الحوار الفكري ، م 13 ، العدد الخامس عشر ، جامعة أحمد دراية أدرار مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، الجزائر ، 30 جوان 2018 ،ص 694.

2 قمر النذير ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، م 7 ، العدد الأول ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، 2020 ، ص 1042.

من أفراد و المؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية ، وفي الإدارة الإلكترونية المواطن يستطيع أن يصل مباشرة بموضوعه إلى أي مختص سواء كان هذا الشخص رئيس القطاع أو وزيراً أو رئيساً الوزراء ، فإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الإنترنت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في المساءلة الحكومة [1].

- تعمل الإدارة الإلكترونية على إرساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة ، و الشفافية كذلك في الحصول عليها ، وهذا الأمر يؤدي إلى تعزيز روح الديمقراطية الإدارية ويساهم في القضاء على مظاهر الفساد الإداري .
- يحقق نظام الإدارة الإلكترونية الشفافية الكاملة للإدارة الحكومة من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المتعلقة بالقرارات و الإجراءات الحكومة لكافة المؤسسات و المواطنين ، ومن جانب آخر أداء المعاملات بطريقة إلكترونية ومن دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن و الموظف لا يفسح المجال لتلاعب الموظفين وسؤ معاملتهم للمعنيين ويمنع بذلك الرشوة ، ومنه القضاء على الجرائم العمل والفساد الإداري ، وفي نفس الوقت يتجنب مشاكل المواجهة المباشرة مع طالبي الخدمة ذو الوعي المنخفض .[2]

1 هدار رانية ، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، مجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، م 5، العدد التاسع ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، 31 جويلية 2016 ، ص 250.

2 الحلو ماجد راغب ، علم الإدارة العامة و المبادئ الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 427.

- **ثانيا : المساءلة** : إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يوفر هيكلا تنظيميا مناسبا للمؤسسة يسهل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة ، ويساعد الموظفين في تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج أعمالهم ومراقبة مدى نجاعتهم في تنفيذها ويساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط ، كما يساعد في تنظيم الاجتماعات المختلفة داخل المؤسسة بما تقدمه الإدارة الإلكترونية من مزايا تمكن أعضاء هذه الاجتماعات من عقدها عن بعد ، وتسهل عملية الاستقبال الاقتراحات و الشكاوى من المواطنين و المتعاملين عبر البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للمؤسسة.[1]

- الإدارة الإلكترونية تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات و الكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور[2] ، وهكذا يصبح لدى الإدارة تلك الأداة المضمونة الصادقة في محاسبة والمساءلة أنشطتها وتقيمها ، وتتابع بها مواقعها باطمئنان ، بعيداً عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية ، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية والنزاهة و فقدان محاسبة الأخطاء لمرتكبيها في كثير من الحالات .
- تبع أهمية المساءلة في الإدارة كونها عملية ضرورية للتأكد من حسن سير العمل و التأكد من أن الإنجاز يسير حسبما هو مقرر له ،ويرتبط مفهوم الشفافية بالمعلومات وذلك من خلال نظم المعلومات التي تسهم في تعزيز النزاهة و المساءلة وذلك بدعم عمليات اتخاذ القرار ، وتنشيط عمليات الاتصال في الإدارات و الحد من انحرافات التي

---

1 قمر النذير ، المرجع السابق ، ص 1043.

2 رانية هدار ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 32 .

تـــؤدي للفســـاد الإداري و التجـــاوزات الإداريـــة بمعرفـــة مـــن قـــام بمـــاذا مـــن خلال استخدامه نظام المعلومات .[1]

- وتـــتم المســـاءلة للهيئـــة المنتخبـــة وكـــذا الهيكـــل الإداري لـــلإدارة المحليـــة ، حيـــث المســـاءلة المـــواطنين و الأطـــراف و كـــذا مـــن طـــرف الهيئـــات الرقابيـــة ، كمـــا أن المســـاءلة الأجهـــزة المحليـــة مرهـــون بقـــدر المعلومـــات المتاحـــة و الإجـــراءات ونتـــائج الأعمـــال ، فـــإن كانـــت مســـاءلة الإدارة المحليـــة مـــن طـــرف جهـــة الوصـــاية مرتبطـــة بمـــا تقـــرره النصـــوص القانونيـــة مـــن صـــلاحيات المقـــررة قانونيـــة لجهـــة الوصـــاية ، فـــإن المســـاءلة الشـــعبية مرتبطـــة بمـــدى تـــوفير و إتاحـــة المعلومـــات لهـــم ، حيـــث تعمـــل بعـــض الإدارات علـــــى اســـــتعراض آراء مواطنيهـــــا ، وإبـــــداء اقتراحـــــاتهم و ملاحظـــاتهم علـــى صـــفحتها عبـــر الشـــبكة مـــن خـــلال إتاحـــة خيـــار إبـــداء الـــرأي و الملاحظـــات أو المقترحـــات أو غيرهـــا ، ممـــا يســـاهم فـــي خلـــق ســـبل تـــأثير و التفاعـــل و ضـــمان نظـــر المشـــاركة الإيجابيـــة و الفعالـــة لتحقيق أهداف التنظيم بصورة شاملة ومتكاملة.[2]

- إن هـــذه الاســـتعانة تعتبـــر عـــاملا مهمـــاً وضـــروريا لتأكيـــد فعاليـــة الإدارة الإلكترونيـــة ونجاحهـــا فـــي تجســـيد مســـاءلة شـــعبية ، حيـــث تـــؤدي إلـــى تحســـين مقـــدرات المجتمـــع و فعاليـــة مـــن التعـــرف علـــى وجهـــات النظـــر و الآراء المختلفـــة ، إن الإدارة الالكترونيـــة تســـمح بتجســـيد أفضـــل للمســـاءلة حيـــث يمكـــن للمـــواطنين أن يكـــون وا أكثـــر انخراطـــا فـــي تحديـــد السياســـات العامـــة ، مـــن أجـــل فهـــم الإجـــراءات لإدارة أكثـــر شـــفافية ، و بتـــالي تســـاعد في الحد من ظاهرة الفساد الإداري .

---

1 شهرزاد مناصر ، حاحة عبد العالي ، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية في الإدارة المحلية ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، م 10 ، العدد الأول ، جامعة الوادي ، الجزائر ، افريل 2019 ، ص 1201.

2 شهرزاد مناصر ، حاحة عبد العالي ، المرجع السابق ، ص 1211

الفرع الثاني : إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

للإدارة الإلكترونية و إمكانيات عديدة تصلح لمعايير لقياس كفاءة العمل الإداري وجودته ، و تصلح أيضاً لتصدي للفساد الإداري بشتى أشكاله وتقليلها نذكر منها :

- **تسريع الانجاز :** إن الوقت الذي توفره أدوات الإدارة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة خير دليل على جدواها [1]، الادارة الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمة في دقائق معدودة من خلال الدخول إلى شبكة الإنترنت ، و هذا بذلك يقضي على مختلف أشكال الفساد الإداري :الرشوة و التعقيد و الروتين ...إلخ [2].
- **تخفيض التكاليف :** إن كان إقامة الإدارة الإلكترونية يتطلب مبالغ مرتفعة من أجل شراء المعدات و إعداد البرامج و تدريب العاملين ، إلا أن أداء الخدمة الإلكترونية يقلل من تكاليفها مقارنة بالإدارة التقليدية ، حيث يؤدي إلى التقليل من عدد الموظفين ، و يعني الإدارة من استعمال الأوراق والأدوات المكتبية الأخرى المستخدمة في أداء الخدمة ، و هو ما يوفر بذلك الأموال على الإدارة .[3]
- **القضاء على البيروقراطية العمل الإداري :** حيث بفضل الإدارة الإلكترونية يتم التخلص من البيروقراطية و التعقيدات الإدارية التي تعذب أصحاب المصالح ، كما تقضي على كمية النماذج الورقية المتداولة وعلى المستندات و التوقيعات المطلوبة لاستيفائها ، كما أنها

---

1 حجازي عبد الفتاح بيومي ، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008 ، ص 165.

2 ضيف أحمد ، بن موسى محمد ، الحكومة الإلكترونية (السياق التاريخي ، تقويم المسعى و التحدي التفعيل) ، مجلة الإستراتجية و التنمية ، م 3 ، العدد الخامس ، جامعة إبن باديس مستغانم ، الجزائر ، 2013 ، ص 155.

3 حلو ماجد راغب ، المرجع السابق ، ص 420.

تقضـــي علـــى التحيـــز فـــي المعـــاملات بـــين المنتفعـــين بالخـــدمات العامـــة مـــن خلال إتباع إجراءات محددة من خلال نظام الإدارة الإلكترونية .[1]

- **الاعتمـــــاد علـــــى المـــــوظفين ذات نوعيـــــة متخصصـــــة :** فـــالموظفين فـــي الإدارة الإلكترونيـــة خصائصـــهم تختلـــف تمامـــاً ، حيـــث يطلـــب فـــيهم مـــؤهلات و خبـــرات علميـــة فـــي مجـــال تقنيـــة المعلومـــات فلـــم يعـــد المطلـــوب منـــه أن يلـــم بعلـــوم الحاســـوب بـــل تخصصـــات دقيقـــة مرتبطـــة بوضـــع بـــرامج المعلوماتيـــة وهـــذا ســـواء كـــان الموظـــف محاســـبيا أو قانونيـــا أو هندســـيا ، وضـــرورة توظيـــف مـــوظفين مختصـــين فـــي الصـــيانة وإصـــلاح الأعطـــال الخاصـــة بالشـــبكة الإلكترونيـــة ، ومختصـــين فـــي تـــأمين وحمايـــة الشـــبكات مـــن الاختـــراق والســـرقة والإتـــلاف والتـــدمير [2]، وبفضـــل الإدارة الإلكترونيـــة بـــذلك ســـيتم اســـتقطاب واختيـــار المـــوظفين بطريقـــة محايـــدة تقـــوم علـــى أســـاس الكفـــاءة والخبـــرة دون اعتبـــارات شخصـــية ، وبتوظيـــف المختصـــين بهـــذه الطريقـــة ســـيقلل مـــن الفســـاد الإداري واســـتهتار بعـــض المـــوظفين فـــي عملهـــم لأن التوظيـــف يشـــترط الكفـــاءة ، بـــل ويمكـــن حتـــى الدولـــة مـــن القضـــاء علـــى الفســـاد فـــي المجتمـــع مـــن خـــلال توظيـــف الأشـــخاص المعـــروف عـــنهم اختـــراقهم لأنظمـــة المعلومـــات وهـــذا باستقطابهم وجعلهم يخدمون المصلحة العامة.[3]

- **الاعتمـــاد علـــى نظـــام الحضـــور و الانصـــراف للموظـــف :** وهـــذا لمـــا تطبقـــه مـــن نظـــام قاعـــدة بيانـــات تحفـــظ فيهـــا حركـــة المـــوظفين اليوميـــة ، و جـــداول العمـــل الخاصـــة بـــالموظفين و الأقســـام و الوظـــائف إلـــى جانـــب الإجـــازات الرســـمية ، و اســـم الموظـــف و الإدارة التـــي يعمـــل بهـــا وغيرهـــا ، ومـــن

1 حجازي عبد الفتاح بيومي ، المرجع السابق ، ص 167.

2 نفس المرجع ، ص ص 88 89 .

3 جرمولي مليكة ، المرجع السابق ، ص 650.

خلال تطبيق برنامج الاتصال بالقارئات ، وسحب البيانات أوتوماتيكيا الذي يمكن الإدارة من مراقبة تحركات الموظفين أثناء الدوام الرسمي ، حيث يمكن له التعرف على الموظفين من خلال الصورة الشخصية وبصمة الأصبع المخزنة في قاعدة بيانات النظام ، إلى جانب تطبيق نظام الحضور و الانصراف الإلكتروني الذي يمكن من خلاله ، معرفة مواعيد الدوام للموظفين و الإجراءات و العطل الرسمية لهم و معرفة تحركات الموظفين ، حيث تخزن كل هذه الأمور وبسرعة فائقة لمدة تصل لسنة ، ويتم التعرف على ذلك من خلال بطاقة يتم تمريرها من طرف الموظف صباحا و مساءاً[1] ، وبهذه الطريقة سوف يتم التخلص من التهرب من العمل و الكسل و الاستهتار و غيرها من الظواهر السلبية و المرضية في الإدارة .

- **العقود الإدارية الإلكترونية :** العقود الإدارية هي التي تكون الجهة الإدارية طرفا فيها حيث يحكمها القانون الإداري ويراقبها القضاء الإداري ويكون احد أطرافها أشخاص القانون العام(الدولة أو الوزارة) حيث يتعلق العقد بنشاط مرفق عام ، ويتم إبرام هذا العقد وفق القانون العام ، وقد يلتزم فيها المتعاقد بخدمة عامة الجمهور مقابل رسم أو أجر أو يقوم بأعمال معينة(بناء ، ترميم...) أو توريد (أغذية معدات...) وغيرها من العقود ، بظهور الإدارة الجديدة في الحكومة الإلكترونية أصبح ذلك يتم عبر الانترنت ، حيث تقوم هذه الطريقة على بناء شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالتوريدات الحكومية ومعها الموردين المسجلين في هذه التوريدات ، ومن خلال هذه الشبكة إدارة المخزون الحكومي بشكل كامل ، والقيام بعمليات الشراء

1 حجازي عبد الفتاح بيومي ، المرجع السابق ، ص ص 93 ، 97.

إلكترونيـــا. حيـــث بمجـــرد نقـــص مســـتوى المخـــزون لمســـتوى يســـتدعي الطلـــب ، يـــتم طـــرح توريـــد هـــذا الطلـــب علـــى شـــبكة المـــوردين وعلـــى الفـــور يـــتم تلقـــي عـــروض الشـــركات المـــوردة مـــن خـــلال وســـائل التبـــادل الإلكترونـــي للوثـــائق ليـــتم البـــت فـــي العـــروض وإبـــلاغ الشـــركات المـــوردة بالتوريـــد. وهـــذا يـــوفر الجهـــد والمـــال والوقـــت كمـــا أنـــه مـــن جانـــب آخـــر يمنـــع الاحتكـــاك بـــين المـــوظفين والمـــوردين وهـــو مـــا يقضـــي علـــى المســـاومات والرشاوى وغيرها.[1]

- **الاســـــتدعاء الإلكترونـــــي :** حيـــث تقتضـــي طبيعـــة بعـــض الأعمـــال مـــن الإدارة الحكوميـــة اســـتدعاء الموظـــف أو التنبيـــه بوصـــول رســـالة معينـــة أو الإخطـــار بضـــرورة الحضـــور فـــي معـــاد أو مكـــان محـــددين ، ويـــتم ذلـــك مـــن خـــلال شـــبكة الهـــاتف المحمـــول وببرنـــامج معلومـــاتي معـــين ، يمكنهـــا مـــن إرســـال واســـتقبال الرســـائل إلكترونيـــا ، ومـــن خـــلال هـــذا الأســـلوب يـــتم إضـــافة عمـــلاء جـــدد بـــذكر أســـمائهم ورقـــم هـــاتفهم الجـــوال وقاعـــدة بيانـــات عامـــة تخـــزن فـــي قاعـــدة بيانـــات النظـــام ، وترســـل الإدارة بـــذلك لكـــل مـــن هـــو مســـجل فـــي قاعـــدة بياناتهـــا برســـالة قـــد يكـــون مضـــمونها واحـــد مـــن أجـــل الحضـــور لميعـــاد ، أو برســـائل متفرقـــة بمضـــمون مختلـــف لكـــل فـــي النظـــام .[2]

يســـمح هـــذا النظـــام الإدارة الحكوميـــة التعامـــل مـــع موظفيهـــا خـــارج مقـــر العمـــل علـــى وجـــه الســـرعة ، كمـــا يمكنهـــا مـــن اســـتدعائها عملائهـــا و الأشـــخاص المـــرتبطين بهـــا فـــي أي وقـــت ، وهـــو مـــا يســـير أداء المهـــام لهـــا ، و بهـــذه الطريقـــة ســـتقلل مـــن عـــدم اســـتلام المتعـــاملين مـــع الإدارة للرســـائل التـــي تهمهـــم بســـبب إجـــراءات الإرســـال التقليديـــة ، والتـــي قـــد ينـــتج عنهـــا

---

1 جرمولي مليكة ، المرجع السابق ، ص 652

2 نفس المرجع ، ص 653 .

عــدم إخطــار الإدارة المعنيــين بــالأمر فــي الوقــت ، ممــا قــد يتســبب لهــم بضــياع حقــوقهم ، كمــا أن هــذا النظــام يســمح بــإبلاغ الموظــف بــأي مهمــة مطلوبة منه ولا يمكن له بذلك التهرب وعدم الحضور.[1]

- **التصــــويت الإلكترونـــــي** : الإدارة الإلكترونيـــة تجعـــل العمليـــة الانتخابيـــة أكثـــر ســـهولة مـــن إعـــداد للجـــداول و بطاقـــات ممغنطـــة و غيرهـــا و تـــوفير البيانـــات و المعلومـــات الدقيقـــة عـــن الـــدوائر الانتخابيـــة كمـــا يمكـــن أن تستخدم في عملية التصويت و تحقيق النزاهة .[2]
- **تحســين العلاقــات داخــل المنظمــة** : حيــث تســاعد الإدارة الإلكترونيــة فــي إعــادة النظــر فــي العلاقــات الهرميــة بــين الهياكــل الإداريــة و ذلــك عبــر انتشــار كفــاءات و الرفــع مــن درجــة التنســيق الأفقــي و العمــودي بــين مختلــف الوحــدات الإداريــة ، وذلــك مــن خــلال وضــع بنــوك للمعلومــات الخاصــة و المشــتركة فيمــا بينهــا لتبــادل المعلومــات بشــكل ســليم دون إتبــاع للإجــراءات فالفعاليــة والقــدرة علــى معالجــة و التخــزين و كــذا الســرعة فــي التواصــل و المرونــة التــي تطبــع الإدارة الإلكترونيــة ســهلت إمكانية تجاوز معوقات المركزية في اتخاذ القرار . [3]

ومــن خــلال هــذه الإمكانيــات التــي تتميــز بهــا الإدارة الإلكترونيــة التــي وفرتهــا مثــل ســرعة أداء الخــدمات للعمــلاء مــع الحفــاظ علــى جودتهــا ، ونقــل الوثــائق إلكترونيــاً بشــكل أكثــر فعاليــة ، و تقلــيص الأخطــاء و نظــراً لســهولة و يســير النظــام و دقتــه ، أدت إلــى نقلــه نوعيــة و تطــور فــي ســرعة و فعاليــة عمــل

---

1 جرمولي مليكة ،المرجع السابق ، ص 652.

2 راضية سنقوقة ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، م 5 ، العدد الثاني عشر ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، جانفي 2018 ، ص 594.

3 سمير عماري ، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017 ، ص 22.

الجهـــاز الإداري ، بالإضـــافة إلـــى الشـــفافية والنزاهـــة التـــي تضـــمنها تكنولوجيـــا المعلومـــات كآليـــة لتقـــديم الخـــدمات و التـــي تمثـــل فـــي مجملهـــا شـــروطاً تبنـــى علـــى أساســـها الخدمـــة الرشـــيدة ذات الجـــودة العاليـــة ، ممـــا يســـاعد علـــى الحـــد مـــن الفساد الإداري الذي عرفته المؤسسات سابقاً. [1]

المطلب الثاني : دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري .

تلعب المرافق العامة دورا هاما في حياة الأفراد وذلك في كونها تقدم الخدمات التي تتعلق بها حياة الأفراد ، ومن ثم فان استمرار أداء هذه المرفق في أداء أعمالها بانتظام أو إطراء يمثل أهمية كبرى ، ولذلك فإننا سوف نبين في هذا المطلب دور نظام الإدارة الالكترونية على تأكيد تسير المرفق العام بانتظام أو إطراء و تفعيل مبدأ المساواة التي تحكم المرافق العامة مع النظام الالكتروني .

الفرع الأول : دور نظام الإدارة الإلكترونية في تسير المرفق العام بانتظام و إطراد.

- الاستمرارية و الاستقرار المرافق في أداء أعمالها بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد التي لا غنى عنها لكونها تقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها إلى حد كبير تنظيم شؤون حياتهم ومن ثم فإن تعطل هذه المرافق يؤدي إلى إخلال و اضطراب في حياة الجمهور ، وذلك مثلما يحدث عند انقطاع المياه او الكهرباء عن المنازل ، أو تعطل وسائل الموصلات العامة .[2]
- يســـاهم و يســـاعد نظـــام الإدارة الإلكترونيـــة علـــى هـــذا المبـــدأ بصـــورة أكبـــر مـــن النظـــام التقليـــدي ، حيـــث يســـتطيع الفـــرد صـــاحب الخدمـــة أن يحصـــل عليهـــا وذلـــك فـــي أي وقـــت مـــن الأوقـــات مـــن خـــلال دخولـــه علـــى الموقـــع

1 قمر النذير ، المرجع السابق ، ص 1043.

2 عصام عبد الفتاح ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق،المرجع السابق ، ص 91.

الإلكتروني للجهة الموجودة بها الخدمة ، فالفرد الذي يريد استخراج رخصة البناء مثلا يستطيع الدخول على الموقع الإلكتروني وذلك لإطلاع على كافة الاشتراطات و الشروط اللازمة لاستخراج هذا الترخيص [1].

- ففي هذا النظام يستطيع الفرد الحصول على الخدمة المرفقية أو المعلومة الرسمية ليطلع على القانون أو نظام أو الإجراءات التي يسعى إليها في أي وقت يشاء ، بدلا من انتظار مواعيد فتح المكاتب الإدارية وتواجد الموظفين في اليوم التالي .
- كما يمكن للمواطن الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق الهاتف المبرمج الذي يعمل تلقائيا للرد على استفسارات العملاء في أي وقت ، ويستطيع الموظف حتى من بيته وخارج نطاق أوقات العمل الرسمية أن يرد على استفسارات المواطنين التي يرسلونها من خلال البريد الإلكتروني إلى الإدارة التي يعمل بها .[2]
- تجعل الادارة الإلكترونية مبدأ دوام السير المرفق العام يتجه إلى الأحكام حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها وإنما يعمل المرفق على مدار الساعة ، ولا يتوقف إلا إذا حدث عطل تقني للتقنية الازمة للاستفادة من الخدمة .[3]
- ويتجلى دور تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام في تأكيد هذا المبدأ و تطويره إلى الأفضل ، منم حيث

1 عصام عبد الفتاح ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق،المرجع السابق ، ص 92 .

2 ربيع نصيرة ، النشاط الإداري للحكومة الإلكترونية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2019 ، ص 69.

3 نفس المرجع ، ص 67.

سهولة أداء الرسوم الازمة للانتفاع بخدمة المرفق ، و استمرار أداء المرفق لخدماته آناء الليل و أطراف النهار .[1]

- ولا ريب أن النظام الإدارة الالكترونية سوف يقلل من خطورة اضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية و المدنية والتأديبية [2]، مما يترتب على إقرار هذا المبدأ الهام نتائج متعددة منها منع تنظيم إضراب الموظفين ولا شك أن تقديم الخدمات الإلكترونية وفق برنامج معد مسبقاً ، دون تدخل من جانب الموظفين أو بتدخل يسير من عدد قليل منهم من شأنه أن يقلل من خطورة الإضراب .[3]
- كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية إلى تعامل المنتفعين مع المرفق وهم مطمئنون إلى عدم سماعهم لمقولة (إن مواعيد العمل قد انتهت ، أو نحو ذلك) فالفرد يمكن أن يدخل إلى الشبكة المعلومات ولو في منتصف الليل لمعرفة الإجراءات و المعلومات الخاصة بإنجاز معاملة أو قضاء مصلحة له لدى المرفق .[4]
- ويترتب على هذا المبدأ عدة نتائج هامة منها منع الإضراب ومنع الاستقالة الموظفين ، فإن التزام المرفق العام بتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية تأكيد على تطبيق مبدأ الشفافية في التسيير من خلال مايلي: [5]

1 حماد مختار ، المرجع السابق ، ص 72

2 نفس المرجع ، ص 73.

3 ربيع نصيرة ، المرجع السابق ، ص 70.

4 حماد مختار ، المرجع السابق ، ص 73.

5 ربيع نصيرة ، المرجع السابق ، ص 69.

- ✓ الــــزام الإدارة بتزويــــد الجمهـــور بالمعلومـــات الكافيـــة عـــن إدارة الشـــؤون العامة (الالتزام بإعلام)
- ✓ ضـــمان حـــق الوصـــول و الإطـــلاع و الحصـــول علـــى البيانـــات و المعلومات و الوثائق المتعلقة بإدارة الشؤون العامة .
- ✓ ضـــمان حـــق الوصـــول و الإطـــلاع علـــى اجتماعـــات و المـــداولات الحكومة والمداولات الإدارية .
- ✓ ضمان حق تسبيب القرارات الإدارية و المشاركة في صناعة القرارات .
- ✓ ضـــمان حـــق الوصـــول و الإطـــلاع علـــى عناصـــر الذمـــة الماليـــة لكبـــار السياسيين و الإداريين.

- ◆ تتميـــز الإدارة الإلكترونيـــة كمـــا تمـــت الإشـــارة إليـــه فـــي الفصـــل الأول ، بخاصـــية الاســـتمرار والتفاعـــل الآنـــي ، وبالتـــالي فـــإن الاعتمـــاد علـــى أنظمـــة الإدارة الإلكترونيـــة فـــي نشـــاط المرفـــق العـــام يضـــفي بعـــداً جديـــداً لمبـــدأ الاســـتمرار المرفـــق العـــام [1]، فالـــدوام المنظمـــات العامـــة المســـئولة عـــن تقـــديم الخـــدمات للجمـــاهير ويجعـــل المنظمـــة العامـــة تقـــدم خـــدماتها دون انقطـــاع لـــيلاً ونهـــاراً حيـــث يمكـــن للمـــواطن طلـــب خـــدمات المرفـــق الإلكترونـــي و الحصـــول عليهـــا فـــي أي وقـــت ومـــن أي مكـــان ، ولا يتقيـــد بمواعيـــد فـــتح مكاتـــب المرفـــق و الحضـــور موظفيـــه ويمكـــن للمـــواطن مراجعـــة المرفـــق عبـــر البوابـــات الإلكترونيـــة وذلـــك يـــؤدي الـــتخلص مـــن البيروقراطيـــة و الانحرافـــات الإداريـــة التـــي تشـــكل فســـاد إداري ، فإتاحـــة الخـــدمات الإلكترونيـــة تســـهل حيـــاة المـــواطنين فـــي تقـــديم طلبـــاتهم و الحصـــول علـــى

1 بن عبيد عبد الباسط ، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر ، ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير قسم علوم التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2019 ص 220.

الوثـــائق و النمـــاذج المتاحـــة علـــى الشـــبكة الإلكترونيـــة بكـــل ســـهولة وســـرعة ، إذن الخـــدمات أو تطبيـــق الإدارة الإلكترونيـــة تأكـــد علـــى مبـــدأ ســـير المرفـــق العـــام بانتظـــام واســـتمرار وذلـــك يســـاعد علـــى الـــتخلص مـــن التعقيدات و الفساد الذي كان في المرافق سابقاً .

- ومـــن جهـــة أخـــرى ســـيؤدي نظـــام الإدارة الإلكترونيـــة إلـــى التغلـــب ولـــو بشـــكل متـــدرج علـــى مشـــكلة الوســـاطة و المحســـوبية التـــي نخـــر سوســـها فـــي عظـــام الإدارة الحكوميـــة (التقليديـــة) علـــى أدى فـــي كثيـــر مـــن الأحيـــان إلـــى انهيارهـــا بعـــد انتشـــار الفســـاد الإداري بهـــا ومـــرتبط بهـــا مـــن الرشـــوة وتمييـــز بالمخالفة لمبدأ مساواة أمام المرفق العام .[1]

1 مراكشي محمد لمين ، فقاير فيصل ، الإدارة الإلكترونية و أثرها على الإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر ، مجلة الابداع ، م 7 ، العدد الثامن ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، 31 ديسمبر 2017 ، ص 187 .

الفرع الثاني : دور نظام الإدارة الإلكترونية في تفعيل المساواة .

- يقصد بهذا المبدأ أن يقدم المرفق العام خدماته إلى من يطلبها من الأفراد بنفس الشروط المقررة لتقديم الخدمة دون تمييز بينهما ، ومعنى أن المرافق العامة يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له ، بحيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته ، وتحمل نفقات الانتفاع ، المساواة المقصودة هنا المساواة القانونية التي تعني وجود معاملة المرفق العام لطالبي الانتفاع بخدماته على قدم المساواة إذا كانت مراكزهم القانونية التي يتواجدون فيها متماثلة .[1]
- إن تطبيق النظام الإلكتروني يدعم مبدأ المساواة ، لأن تقديم الخدمة آليا يساعد على الحد من الحالات المحاباة و الوساطة في تقديم الخدمات ، وبالتالي سيؤدي نظام الإدارة العامة الإلكترونية إلى الحيادة في تقديم الخمة و القضاء على الكثير من الممارسات التي تمس بمبدأ المساواة في الانتفاع من الخدمات المرافق العمومية ، لأن النظام الإلكتروني سيجعل جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساوين في إتباع إجراءات الحصول على هذه الخدمات.[2]
- نظام الإدارة الإلكترونية يجعل مبدأ المساواة أمام المرفق العام محقق أكثر في الواقع ، من خلال تقديم الخدمات إلكترونيا ، فلأفراد يمكنهم الحصول على خدمات المرفق من خلال تقنيات الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على برامج آلية لا تميز بين مستعملي النظام .[3]

---

1 حماد مختار ، المرجع السابق ، ص 74.

2 زان مريم ، المرجع السابق ، ص 56.

3 بن عبيد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص 222.

- إن فـي التعـاملات الإلكترونيـة لـن يكـون طالـب الخدمـة فـي مواجهـة الموظـف فـي شـكل مباشـر وبالتـالي لـن يكـون هنـاك مجـالاً للتعقيـدات الإداريـة و التفرقـة و المعاملـة التمييزيـة بـين المنتفعـين مـن خـدمات المرفـق العـام و هـذا ممـا يسـاعد علـى القضـاء علـى المحسـوبية و الرشـوة و غيره من مظاهر الفساد الإداري .
- كمـا يحقـق التعامـل الإلكترونـي حيـاد المرفـق العـام كأحـد الشـروط المرتبطـة بمبـدأ المسـاواة أمـام المرفـق العـام ، ويقصـد بـه إدارة شـؤونه بطريقـة موضـوعية بصـرف النضـر عـن الاعتبـارات الشخصـية مـن أجـل ضـمان الكفـاءة وتحقيـق الصـالح العـام ، وتوزيـع الخـدمات علـى كافـة المسـتحقين دون تمييـز بسـبب الاعتبـارات السياسـية أو العرقيـة أو الجغرافية .[1]
- وتـدعم شـبكة الإنترنـت كوسـيلة اتصـال مبـدأ المسـاواة ، لأن لا يعتمـد تحديـد رسـوم اسـتخدام الشـبكة علـى المسـافة أو المـدة أو الحجـم الرسـالة حيـث أن الرسـالة الإلكترونيـة عيـر الانترنـت تكـون مجانيـة أو بـنفس الرسوم لجميع الأفراد .
- ولـي تحقيـق مبـدأ المسـاواة لـلإدارة الإلكترونيـة للأفـراد أمـام المرفـق العـام لابـد مـن التركيـز علـى ، الدرايـة الإلكترونيـة ومحابـاة المرافـق العامـة إذا غالبـاً مـا تعـاني هـذه المرافـق مـن مواجهـة التيـارات السياسـية وتحـول دون تمويلهـا لاقتنـاء تجهيـزات ضـرورية لـلإدارة الإلكترونيـة ، وبالتـالي لابـد أن تقـوم دولـة بوضـع خطـة إسـتراتجية تعمـل علـى تكـريس هـذا المبـدأ كمسـاعدة الفقـراء فـي امـتلاك أجهـزة الحاسـوب و اسـتخدام الانترنـت للحصـول علـى الخدمـة العموميـة عـن طريـق تـوفير أمـاكن وأكشـاك فـي

1 بن عبيد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص 223

المناطق العمرانية وتزويدها بالإنترنت ولابد من مراعاة ذلك في تخطيط العمراني و لا يحرم أحد من الخدمات المرفقية بسبب ظرفهم الاقتصادية والاجتماعية وبسبب الأمية وهنا لابد التحدث عن الفجوة الرقمية و الأمية الإلكترونية وكيفية بناء مجتمع المعرفة و حيادة المرافق العامة .[1]

- تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة ، يلزمها بالالتزام بمبدأ المساواة ، فهي لا تلغي الطرق التقليدية في الوصول إلى الخدمة العمومية (الهاتف ، البريد ، الشباك......) بل تعمل على تطوير الخدمات الإدارية بوسائل لإلكترونية بالموازاة مع التقليدية ، ربحا للوقت وتحسبا لنوعية الخدمة ، كما تعمل على تحسين الأساليب التقليدية للوصول إلى الإدارة ، احتراما لمبدأ المساواة بين الأفراد المستعملين الانترنت و الأفراد غير مستعملي الانترنت .[2]
- يتأكد ذلك من خلال النصوص القانونية التي تسمح باستعمال أسلوب الإدارة الإلكترونية في التسيير الإداري العمومي ، حيث ورد على سبيل مثال في المادة 03 من القانون رقم 15_04 [3]" دون إخلال بالتشريع المعمول به ، لا يلزم أياً كان القيام بتصرف قانوني موقع إلكترونيا " ويتبين أن عدم الزام الإدارة بتوقيع تصرفاتها إلكترونيا أنها غير ملزمة بإجراء تصرفاتها القانونية إلكترونيا ، عدم التزام الإدارة

1 راضية سنقوقة ، المرجع السابق ن ص 592.

2 ربيع نصيرة ، المرجع السابق ، ص 75.

3 قانون رقم 15-04 ، المتعلق بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، مؤرخ في أول فبراير 2015 ، ج ر ، العدد 6 ، صادر بتاريخ 10 فبراير 2015.

العمومية باستعمال أدوات الإدارة الإلكترونية وإنما تركت لها السلطة التقديرية في استعمالها .[1]

- إن تطبيق الإدارة الإلكترونية له أثر على مبدأ المساواة الأفراد أمام المرفق العام ، ونبين تأثيرها من خلال :

- ✓ يؤدي نظام الإدارة العامة الإلكترونية أو الحياد الإلكتروني إلى التغليب ولو بشكل مندرج على مشكلة الوساطة أو المحسوبية والفساد الإداري بشكل عام .
- ✓ انفراد الانترنت من بين الوسائل الاتصال بعد تحديد رسم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو الحجم الرسالة ، بالمكالمة لهاتفية من واشنطن إلى الجزائر من باريس إلى القاهرة تخضع لتعريفه منظمة تعتمد على مدة المكالمة ووقتها ولكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تتم عبر الانترنت تخدم مجانا للمستخدم .
- ✓ وقد لوحظ أن أغلب الصعوبات المتعلقة بمبدأ المساواة بين طالبي الانتفاع بخدمات المرفق العام ، وإنما ترجع في معظمها إلى الرسوم الواجب دفعها للحصول على خدمات المرفق العام وكل هذه الصعوبات يمكن حلها أو تغلب على معظمها من خلال الإدارة العامة الإلكترونية .[2]

---

1 ربيع نصيرة ، المرجع السابق ، ص 76.

2محمد ياسين مختار بن داود ، لعشاب مريم ، إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، م 3 ، العدد الخامس ، جامعة تليجي الأغواط ، الجزائر ، جانفي 2017 ، ص 617 .

- بتـــالي فـــإن الـــدارة الإلكترونيـــة ســـتجعل جميـــع المتعـــاملين مـــع الخدمـــة العموميـــة متســـاوين فـــي أتبـــاع إجـــراءات الحصـــول علـــى هـــذه الخـــدمات ، ويعلـــق المـــواطن امـــال كبيـــرة علـــى نظـــام الإدارة الإلكترونيـــة فـــي تحقيـــق مبـــدأ المســـاواة أمـــام الخدمـــة العموميـــة بصـــورة علميـــة ، وذلـــك بمنـــع أو التقليـــل مـــن التمييـــز بـــين الأفـــراد علـــى أســـاس العلاقـــة الشخصـــية أو العلاقـــات القرابـــة والطائفيـــة ، و الانتمـــاء السياســـي و غيرهـــا مـــن مظـــاهر الانحرافات الإدارية و الامور التي يمنعها مبدأ حياد المرفق العام . [1]

1 مراكشي محمد لمين ، فقاير فيصل ، المرجع السابق ، ص 188 .

المبحث الثاني : أسلوب الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري .

تعتمـــد الإدارة الإلكترونيـــة إلـــى تقنيـــات و أســـاليب حديثـــة فـــي تقـــديم خـــدمتها للرفـــع مـــن كفاءتهـــا وتحســـين جودتهـــا ممـــا لهـــا هـــذه الأســـاليب دور فـــي تقليـــل و مواجهـــة الانحرافـــات و التعقيـــدات الإداريـــة ، كأســـلوب الرقابـــة الإلكترونيـــة فـــي مراقبـــة أداء الإدارة وتصـــحيح أخطاءهـــا و تعتمـــد أيضـــا علـــى أســـلوب التوقيـــع الإلكترونـــي للتخفيـــف عـــبء الإدارة مـــن التزويـــر وبعـــض صـــور الفســـاد الإداري ، بالتـــالي ســـنتطرق فـــي هـــذا المبحـــث علـــى أســـلوب الرقابـــة الإلكترونيـــة لمكافحـــة الفســـاد الإداري فـــي المطلـــب الأول و مطلـــب الثـــاني أسلوب التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري .

المطلب الأول : أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري .

تعد الرقابة الإلكترونية إحدى الأساليب الحديثة في الإدارة الإلكترونية لحل المشكلات الإدارة في الكشف الإساءة للوظيفة و التسريب البيانات و الرقابة الإلكترونية تستخدم و سائل حديثة وفق التطورات التكنولوجية للكشف عن الانحرافات الموظفين و متابعة نشاطهم في الادارة العامة ، بتالي سنتولى في هذا المطلب الى مفهوم الرقابة الالكترونية في الفرع الأول و دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الفرع الثاني .

الفرع الأول : مفهوم الرقابة الإلكترونية .

❖ تعريف الرقابة الإلكترونية :

_ تعرف بأنها عملية تهدف إلى متابعة و ملاحظة الأنشطة و المعاملات وأداء العاملين في المنظمة ، بهدف كشف الانحرافات ، من خلال استخدام الحاسوب و الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام ذي ميزة تنافسية عالية .[1]

وتعني الرقابة الالكترونية او الرقابة بالحاسوب اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول الى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة اكبر.[2]

_ وعرفت أيضاً بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير و القواعد و الإجراءات ، وضوابط نظام الرقابة ، للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت من تطبيق هذه الضوابط و نفذتها بشكل صحيح لتحقيق أهداف الإستراتجية .

_ كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس و تصحيح اداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أهداف المؤسسة و الخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلاً .[3]

---

1 بن عبيد عبد الباسط ، المرجع السابق ، ص 70.

2 أحمد هشام الصقال ، محمد حسن مهدي سعيد ، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد ، وزارة التجارة مكتب المفتش العام ، على الموقع الإلكتروني http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1234%5Cph1.pdf تاريخ الإطلاع 00:30 2020/04/ 28.

3 موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، المرجع السابق ، ص 93.

ـ تستخدم الرقابة أساليب التفتيش و الفحص الإلكتروني من بعض الأطراف المتكاملة مع المنظمة كما يمكن أن يتم تصميم أساليب إليكترونية لمراقبة جودة أداء الأعمال بالمنظمة ، بالإضافة إلى تصميم أساليب مبتكرة للمراجعة و يمكن إعداد التقارير الإلكترونية التفصيلية عن الأنشطة المختلفة للمنظمة كتقارير حركة المواد أو إعداد تقارير حسب الطلب ، و قد يتطلب الأمر إظهار معلومات خاصة مطلوبة عن أي حالة معينة أو موقف معين.

ويمكن تحديد أهم مجلات مراقبة الإدارة الإلكترونية على نحو التالي : [1]

- **الرقابة على الموارد المادية** : تشمل نواحي الرقابة على المخزون و تستهدف ألا يكون المخزون أقل من اللازم أو أكثر من لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية و غيرها وأيضا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع و حجم العمل المطلوب .
- **الرقابة البشرية** : ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة و القيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم الأداء العاملين .
- **الرقابة على الموارد المالية** : تركز على التدبير المالي اللازم لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة و الموارد الأخرى المتعلقة بالإمكانات المادية و القوى البشرية و الاعلامية .

1 عمر أحمد أبو هاشم الشريف و الآخرون ، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 385.

الفرع الثاني : دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

- أن التطــور الكبيــر فــي مجــال التكنولوجيــا المعلومــات أصــبحت عمليــة الرقابــة تــتم بشــكل جيــد وكــفء وبــذلك أصــبح يطلــق عليهــا الرقابــة الإلكترونيــة فهــي تســمح بالرقابــة الفوريــة بمســاعدة الشــبكة الداخليــة للمؤسســة ، ومــن ثــم تقلــيص الفجــوة الزمنيــة بــين الانحــراف و تصــحيحه ، كمــا أنهــا عمليــة مســتمرة متجــددة تكشــف عــن الانحــراف أولاً بــأول ، مــن خــلال تــدفق المعلومــات و التشــبيك بــين المــديرين و العــاملين و المــوردين و المســتهلكين ، و هــذا مــا يزيــد قــدرة الرقابــة الإلكترونيــة علــى تــوفير إمكانيــة متابعــة العمليــات المختلفــة و ســير القــرارات المتنوعــة و تصــحيح الأخطــاء فــي كافــة أنــواع المؤسســات[1] ، وهــو مــا يــؤدي إلــى زيــادة تحقيــق الثقــة الإلكترونيــة و الــولاء الإلكترونــي ، ســواء بــين العــاملين و الإدارة أو بــين المســتفيدين و الإدارة ، ممــا يعنــي أن الرقابــة الإلكترونيــة تكــون اكثــر اقترباً من الرقابة القائمة على الثقة. [2]
- **فالرقابــة** الإلكترونيــة تعتبــر أكثــر قــدرة علــى معرفــة المتغيــرات الحاصــلة بالتنفيــذ أولا بــأول ، مــن خــلال رصــدها للانحرافــات خــلال التنفيــذ ، و إطــلاع الإدارة عليهــا ، مــا يمكنهــا مــن التعــرف علــى مــواطن الخلــل قبــل و خــلال التنفيــذ و اتخــاذ الإجــراءات المناســبة لتصــحيحها ، وذلــك لمــا تتــوفر عليــه الرقابــة الإلكترونيــة مــن خصــائص تســاهم فــي محاربــة الفســاد الإداري :

1 موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، المرجع السابق ، ص 95 .

2 عاشور عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 31.

- تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات ، بوقت حدوثها و إعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال ، البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري .
- توفر الرقابة الإلكترونية عنصر أساسيا ، لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في المنظمة ، و التي حاسمة في تحديد فشل و نجاح المنظمة .
- تعد الرقابة الإلكترونية ، إحدى الوسائل الحديثة ، لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة ، في الكشف الإساءة الوظيفية ، وتسريب البيانات .[1]

فلا شك أن عملية الرقابة الإلكترونية تحقق استخدماً فعالا لأنظمة وشبكة المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق و متابعة آنية وشاملة وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كآلاتي:

- تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي و في الآن لابد من الرقابة القائمة على الماضي ، وهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.
- أنها تحقق الرقابة المستمرة بدل من الرقابة الدورية بما يولد تدفق مستمراً للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري .[2]
- تحفز الرقابة الإلكترونية العلاقات العامة على الثقة الجهد الإداري المطلوب.

---

1 راجيف نصيرة ، قوادرية خديجة ، تطبيق الحكومة الإلكترونية و دورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين (Maturity)(Moon) ؛ مجلة الدفاتر البحوث العلمية ، م 6 ، العدد الثاني ، المركز الجامعي بتيبازة ،. الجزائر ، ديسمبر 2018 ، ص 39.

2 محمد ياسين مختار بن داود ، لعشاب مريم ، المرجع السابق ، ص 621.

- العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان و الزمان لإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي ، فيمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في الموقع العمل و هذا يجنيه الكثير من المخاطر .
- يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات و إعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة إلى تدخل المفتش في عمليات البحث و التحري.
- يركز على الجوانب المهمة و الحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية و التي تكون حاسمة في تحديد فشل و نجاح المنظمة.
- تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء المنظمة ككل ، باستخدام المقاييس و المعايير المناسبة لقياس الأداء و حسب طبيعة المنظمة في نواحي مختلفة .[1]
- تمكن من الرقابة على البيئة الخارجية و توفر معلومات عن انطباعات الفئات المستهدفة حول منتج المؤسسة ، و كذا نتيح المعلومات عن المودين و العملاء و المنافسين ، فكل التغيرات التي تحدث في سوق المؤسسة قد تؤثر في طبيعة و مستوى النشاط الداخلي .
- تتيح الشفافية و المشاركة في إدارة أعمال الإدارة الإلكترونية ، فقد يساهم نشر نتائج الرقابة بين أفراد المؤسسة في تفادي الوقوع في أخطاء مماثلة ، كما يحفز المجموعات الأخرى على تحقيق الانجاز المماثل لانجاز الفرق التي كشف الرقابة عن أدائها المتميزة .

1 بدر محمد السيد القزاز ، المرجع السابق ، ص 358.

- تــوفر الثقــة و الأمــان لــلإدارة ، و تحقــق المســتوي العــالي مــن الســيطرة مــن البداية .[1]
- إن اســـتخدام الأنظمـــة الإلكترونيـــة ســـيفعل موضـــوع الشـــفافية للأجهـــزة التنفيذيـــة و ســـتكون نشـــاطاتها واضـــحة للأجهـــزة الرقابيـــة بالتـــالي ســـتعمل علـــى تحديـــد بـــؤر الفســـاد الإداري ، و إلـــى زيـــادة الأنظمـــة دعـــم القـــرار و تســـهيل عمـــل الأجهـــزة الرقابيـــة و ســـتؤدي إلـــى القضـــاء علـــى مكـــامن الفســـاد الإداري ، كمـــا تســـهل الرقابـــة الإلكترونيـــة فـــي تســـهيل الـــربط بـــين المســـتويات التنظيميـــة و تـــوفير قنـــوات اتصـــال فاعلـــة و ســـريعة حيـــث يعمـــل التنبيـــه الإلكترونـــي علـــى وجـــود انحرافـــات ، ممـــا يـــؤدي إلـــى المعالجـــة الفوريـــة و تـــوفير الكثيـــر مـــن الوقـــت و التكلفـــة ، نظـــراً لتـــوفر المعلومـــات مـــن خـــلال قواعـــد معلومـــات تتميـــز بســـهولة الوصـــول و التـــي تعمـــل علـــى إزالـــة الغمـــوض عـــن الكثيـــر مـــن القضـــايا و تمكـــن مـــن الرقابـــة بكفاءة و فعالية ، مما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة .[2]

1 بن عبيد عبد الباسط ،المرجع السابق ، ص 75.

2 راجيف نصيرة ، قوادرية خديجة ، المرجع السابق ، ص 40

المطلب الثاني : أسلوب التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري .

إن مـــا نـــتج عـــن التطـــورات التكنولوجيـــة الحديثـــة واســـتخدام شـــبكة المعلومـــات العالميـــة ممـــا ادى لظهـــور وســـائل وتقنيـــات حديثـــة مـــن بينهـــا التوقيـــع الإلكترونـــي و التـــي أثـــرت بـــدورها علـــى كيفيـــة أداء الإدارة والخدمـــة العموميـــة ، فقـــد يعتبـــر التوقيـــع الإلكترونـــي الأداة و الوســـيلة الفعالـــة لتحقيـــق رفـــع المســـتوى أداء الإدارة العامـــة و تطويرهـــا و لهـــا أهميـــة ودور كبيـــر فـــي تخفيـــف و الحـــد مـــن البيروقراطيـــة و الفســـاد الإداري نظـــراً لأســـلوبه الحـــديث و تعـــدد أشـــكاله الـــذي يعطـــي الثقـــة و الأمـــان للمتعـــاملين ، بـــذلك ســـنتطرق فـــي هـــذا المطلـــب الـــى فـــرع الأول للمفهـــوم التوقيـــع الإلكترونـــي و الفـــرع الثـــاني لـــدور التوقيـــع فـــي المكافحة الفساد الإداري .

الفرع الأول : مفهوم التوقيع الإلكتروني .

❖ **أولاً : تعريف الفقهي .**

_ عرفـــة عنـــد بعـــض الفقهـــاء بأنـــه مجموعـــة مـــن الأرقـــام التـــي تخـــتلط او تمتـــزج مـــع بعضـــها الـــبعض بعمليـــات حســـابية معقـــدة ليظهـــر فـــي النهايـــة كـــود ســـري خاص بشخص معين .[1]

_ وقـد عرفـه جانـب آخـر مـن الفقـه بأنـه عبـارة عـن الحـروف أو أرقـام أو الرمـوز أو الاشـارات لهـا طـابع منفـردة تسـمح بتحديـد شـخص صـاحب التوقيـع و تميـزه

1 بولافة سامية ، غيلاني طاهر ، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04 ، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، م 5، العدد الأول ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، جانفي 2020 ، ص 112.

عـــن غيـــره ، وهـــو الوســـيلة الضـــرورة للمعـــاملات الإلكترونيـــة فـــي إبرامهـــا و تنفيذها و المحافظة على سرية المعلومات و الرسائل .[1]

❖ **ثانيا : تعريف التشريعي .**

ـ اجتهـــدت بعـــض التشـــريعات فـــي وضـــع إطـــار قـــانوني يـــنظم مســـألة التوقيـــع الإلكتروني و المسائل القانونية المتعلقة به .

ـ عرفـــه قـــانون الأرنســـتيرال النمـــوذجي بشـــأن التوقعـــات الإلكترونيـــة لســـنة 2001 بصـــدد التوقيـــع الإلكترونـــي يعنـــي بيانـــات فـــي شـــكل إلكترونـــي مدرجـــة فـــي رســـالة بيانـــات أو مضـــافة إليهـــا أو مرتبطـــة بهـــا منطقيـــا يجـــوز أن تســـتخدم لتعيـــين هويـــة الموقـــع بالنســـبة إلـــى رســـالة البيانـــات و البيـــان موافقـــة الموقـــع علـــى المعلومات الواردة في رسالة البيانات .[2]

ـ والملاحـــظ علـــى هـــذا الـــنص أنّـــه لـــم يقـــم بتحديـــد مفهـــوم التوقيـــع الالكترونـــي بشـــكل دقيـــق و لـــم يوضـــح طريقـــة اســـتعماله حيـــث إنّـــه تـــرك المجـــال واســـعاً فـــي اســـتخدام الطريقـــة التـــي تراهـــا الـــدول مناســـبة مـــن ترميـــز وتشـــفير وغيرهـــا مـــن طرق.

ـ وعرفـــه التوجيـــه الأوروبـــي بـــأن التوقيعـــات الإلكترونيـــة فـــي نصـــوص نـــوعين مـــن التوقيعـــات الإلكترونيـــة ، النـــوع الأول يعـــرف بـــالتوقيع الإلكترونـــي العـــادي و هـــذا حســـب نـــص المـــادة الثانيـــة مـــن التوجيـــه الأوروبـــي يعـــرف بأنـــه معلومـــات تأكـــد شـــكلاً إلكترونيـــا تقتـــرن أو تـــرتبط بشـــكل منطقـــي بيانـــات أخـــرى إلكترونيـــا و

---

1 محمد أمين الرومي ، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2006 ، ص 13 .

2 بولافة سامية ، غيلاني طاهر ، المرجع السابق ، ص 525.

الـذي يشـكل أسـاس المـنهج التوثيـق ، أمـا النـوع الثـاني فهـو التوقيـع الإلكترونـي المتقدم ، و التوقيع يرتبط بالنص الموقع .[1]

ـ و عـرف المشـرع الجزائـري للتوقيـع الإلكترونـي فـي ظـل قـانون 15-04 يعـرف التوقيـع الإلكترونـي العـادي فـي المـادة 01 الفقـرة الثانيـة مـن القـانون 15-04[2] بأنـه البيانـات إلكترونيـة فـي شـكل إلكترونـي ، مرفقـة أو مرتبطـة منطقيا بيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق .

ـ يلحـظ مـن خـلال هـذا الـنص أن المشـرع الجزائـري أقـر بـالتوقيع الإلكترونـي كوسـيلة توثيـق إلا أنـه لـم يبـين لنـا الطريقـة التـي يسـتخدم بهـا ، كمـا أنـه قـام بتعريفها عما مما يسمح باتساع نطاقها .

لكـي يتضـح مفهـوم التوقيـع الإلكترونـي أكثـر ، لابـد مـن تطـرق لأشـكال و الصـور الحاليـة التـي يأخـذها التوقيـع الإلكترونـي ، التـي تختلـف بـاختلاف الطريقـة التـي تـتم بهـا ، كمـا تختلـف مـن حيـث قـدرتها علـى تـوفير الثقـة و الأمـان ووسـائل الحمايـة التـي تعتمـد علـى الوسـيلة التقنيـة المسـتخدمة ، نذكر منها :

1. **التوقيـــع الرقمـــي** : يعتبـر التوقيـع الرقمـي مـن أهـم صـورة التوقيـع الإلكترونـي ، نظـراً لمـا يتمتـع بـه مـن قـدرة فائقـة فـي تحديـد هويـة أطـراف العقـد ، إضـافة لمـا يتمتـع بـه أيضـاً مـن درجـة عاليـة مـن الثقـة و الأمـان فـي اسـتخدامه وتطبيقـه عنـد إبـرام العقـود الإلكترونيـة ، و التوقيـع الرقمـي هـو عبـارة عـن رقـم سـري أو رمـز ينشـئه صـاحبه اسـتخدام مفتـاح الترميـز العمـومي و الـذي ينشـئ مفتـاحين مختلفـين و لكنهمـا مرتبطـان رياضـيا

1 فضيلة يسعد ، القوة التبوثية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثالث ، جامعة محمد خيدر بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2019 ، ص 507.

2 قانون رقم 15-04 ،المرجع السابق .

حيث يتم الحصول عليها باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية او الخوارزميات غير النظرية .[1]

2. **التوقيع الكودي :** يتمثل في إدخال بطاقة داخل الجهاز الآلي الخاص بذلك ، ثم إدخال الرقم السري عن الطريق الضغط على الأزرار الرقمية الخاصة بجهاز السحب الالي .[2]

3. **التوقيع البيومتري (التوقيع باستخدام الخواص الذاتية) :** تعتمد هذه الصورة التحقيق عن هوية الموقع بالاعتماد على صفاته و خصائصه الذاتية ، مثل ما يستخرج من قزحية العين يسمح العين البشرية أو البصمة الشخصية أو التحقق من نبرة الصوت على نحو يتم تسجيله ويستظهر كتابة أو التعرف على ملاح الوجه البشري إلكترونيا أو التوقيع اليدوي الشخصي أو البصمات أصابع اليد و عادة ما يختار الإبهام ، و منه تخزن في الذاكرة المعلوماتية بشكل يمكن استحضارها خلال مدة قصيرة ، و ارتباط هذه الخواص الذاتية بالإنسان تمكن من تميزه من غيره .

4. **التوقيع باستعمال بطاقة ممغنطة مقترنة برقم سري :** في هذه الصورة التوقيع الإلكتروني يقوم الشخص بإدخال رقم سري عبارة عن أرقام أو حروف ، ويتم مطابقة هذا الرقم برقم سري مخزن سلفا في ذاكرة الحاسب الآلي لمقدم الخدمة المعلوماتية ، أو مخزن في النظام البنكي الإلكتروني ، فإن تطابق الرقمان كان التوقيع تاما ، و مخولا لصاحبه بالدخول إلى الموقع الإلكتروني ، أو النظام المصرفي الإلكتروني ،

---

1 فضيلة يسعد ، المرجع السابق ، ص 509.

2 محمد أمين الرومي ، المرجع السابق ، ص 48.

ويتم تشفير الكود السري باستخدام تقنية معينة يتم إنشاؤها في المتصفحات على شبكة الإنترنت او في النظام المصرفي نفسه .[1]

5. **التوقيع بالقلم الإلكتروني** : من صور التوقيع الإلكتروني التي استخدامها في توثيق التصرفات القانونية الإلكترونية التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني و هو عبارة عن قلم إلكتروني حسابي يمكن استخدامه في كتابة على شاشة الحاسب الآلي الخاص بالموقع ، و يتم باستعمال برنامج هو المسيطر و المحرك لهذه العلمية ، و يقوم هذا البرنامج بوظيفتين أساسيتين لهذا النوع من التوقيعات الأولى هي خدمة التقاط التوقيع و الثانية هي خدمة التحقيق من صحة التوقيع حيث يتلقى البرنامج بيانات الموقع عن طريق بطاقته الخاصة .[2]

1 إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي ، التوقيع الإلكتروني و حمايته الجنائية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية ، الرياض السعودية ، 2009 ، ص 57.

2 بولافة سامية ، غيلاني طاهر ، المرجع السابق ، ص 116.

الفرع الثاني : دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري .

يعد تطبيق التوقيع الإلكتروني عنصراً فعالا في المعاملات الادارية و التي تكمن أهميتها في زيادة من المستوى الأمن و الخصوصية و السرية في التعاملات ، مما يؤدي بعث الثقة و الأمان بين المتعاملين و يحد من البيروقراطية و تخفيف من ظاهرة الفساد الإداري ، تقنية التوقيع الإلكتروني لها القدرة و الميزة على حفظ السرية و المعلومات و الرسائل المرسلة و عدم قدرة اي شخص آخر على الاطلاع او تعديل او تحريف الرسالة ، كما يمكنها أن تحدد شخصية و هوية المرسل و المستقبل إلكترونيا للتأكد من مصداقية الشخصية مما يسمح بكشف التحايل و التلاعب بهذا يصعب تزوير و العبث مما يقلل من أشكال الفساد الإداري.

إذا يعتبر التوقيع التقليدي عبارة عن رسم يقوم به الشخص أي انه فن و ليس علم و بالتالي فإنه معرض للعبث و التزوير وسهل تقليده و الأمر هذا الذي يدفع إلى ظهور مشاكل الإدارة مما يؤدي إلى جرائم الفساد الإداري ، فبخروج الإدارة من الإدارة التقليدية غلى إدارة إلكترونية التي بدورها تقدم خدماتها بأساليبها و تقنياتها الحديثة مما رفع من مستوى أداء الإدارة و تخلص من مشكلة الفساد الإداري ، فأسلوب التوقيع الإلكتروني للإدارة الإلكترونية هو علماً و ليس فنا مماً يصعب تزويره و العبث فيه ، حيث أن الوظيفة الرئيسية للتوقيع الإلكتروني هي الإستيثاق من مضمون المحرر الإلكتروني و تأمينه من التعديل بإضافة أو الحذف و ذلك عن طريق ربط المحرر الإلكتروني بالتوقيع الإلكتروني بحيث يقتضي إجراء أي تعديل لاحق إيقاع توقيع إلكتروني جديد فضلا عن ذلك يقوم التوقيع بالشكل

الإلكتروني ايضا بمنح المستند الإلكتروني صفة المحرر الإلكتروني مما يجعل منه دليلا معدا مسبقا للإثبات .[1]

باستخدام التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي ، يساعد كل المؤسسات و المنظمة في حماية نفسها من التزييف و تقليد التوقيعات وعلميات أخرى التي تؤدي الى الفساد الإداري .

إن اتاحة استخدام التوقيع الإلكتروني تدعم التحول الى عالم لا ورقي يؤمن فيه كل متعامل على امواله و مصالحه كما ان التوسيع في استخدام التوقيع الإلكتروني يرفع كفاءة العمل الإداري و يساعد على الارتقاء بمستوى الأداء الخدمات الإدارية بما يتفق مع إيقاع العصر .[2]

التوقيع الإلكتروني يعتبر من أحد و أهم أساليب الإدارة الإلكترونية في أداء خدماتها الإدارية ، نظراً لما يحققه من الأمان و الثقة بين المتعاملين الكترونيا خاصة عندما يكون دليلا قاطعا على تحديد هوية الموقع ، ويحقق التقارب مابين القانون و التكنولوجيا حيث يعزز الأمان للمعاملات الإدارية القائمة على وسائل الكترونية ، مما يسهل عمل الإدارية الإلكترونية ، فهو يعد من بين أهم الوسائل التقنية التي تتناسب مع طبيعة العمل الإداري الإلكتروني ، و يتمتع بحجية كاملة في الإثبات و هذا ما أجمعت عليه التشريعات الدول ، حيث يمكن للقاضي ان يستدل به لحل النزاع الإلكتروني المعروض عليه .[3]

1 فضيلة يسعد ، المرجع السابق ، ص 508.

2 مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية (إدارة بلا أوراق ،إدارة بلا مكان ، إدارة بلا زمان ، إدارة بلا تنظيمات جامدة) ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع ، دمشق سوريا ، 2011 ، ص 333.

3 سنقرة عيشة ، حجية التوقيع الإلكترونية في الإثبات ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية ، العدد الثامن ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2019 ، ص 353.

تحتاج الإدارة الإلكترونية العامة الآليات قانونية و تقنية لتدعيم و حماية عملها و المتعاملين معها ، مما يستدعي تدخل سريع من الهيئات التشريعية إلى تأمينها بتنظيم التوقيع الإلكتروني ، كآلية لحماية المعلومات و ذلك بالتأكيد من هوية مصدر المعلومات القرار أو العقد ن حيث أنها تعتبر من أهم الطرق لضمان الوثائق المرسلة بجعل مستقبل الوثيقة مطمئن من طرف الذي أرسلها له ، و ضرورة ضمان الأمن و الحماية لهذه الآلية أساسية في المنظومة التشريعية ، من خلال التشفير الإلكتروني و توفير حماية قانونية للمعطيات الشخصية .[1]

يكمن دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري من خلال مميزاته و خصائصه نذكر منها :[2]

- ✓ يتكون التوقيع الإلكتروني من عناصر منفردة وسمات خاصة بالموقع تتخذ شكل أرقام او حروف أو اشارات أو غيرها .
- ✓ التوقيع الإلكتروني يتصل برسالة الكترونية و هي عبارة عن معلومات يتم إنشاؤها او إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية .
- ✓ أنه يحدد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر.
- ✓ يحقق أغراض وظائف التوقيع التقليدي متى كان صحيحا و امكن إثبات نسبته الى موقعه .
- ✓ التوقيع الإلكتروني ساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير التوقيعات.

1 ربيع نصيرة ، المرجع السابق ، ص 111.

2 مسعودي يوسف ، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات التشريع الجزائري (دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04) ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، م 6 ، العدد الأول ، المركز الجامعي لتمنغست الجزائر ، جانفي 2017 ، ص 84.

- ✓ يســـمح التوقيـــع الإلكترونـــي بـــإبرام الصـــفقات عـــن بعـــد ودون حضـــور المتعاقدين و هو بذلك يساعد تنمية وضمان التجارة الإلكترونية.
- ✓ يحقـــق الأمـــان و الخصوصـــية بالنســـبة للمتعـــاملين و الســـرية فـــي نســـبته للموقـــع مـــن خـــلال إمكانيـــة تحديـــد هويـــة الموقـــع ومـــن ثـــم حمايـــة المؤسســـات مـــــــــــن عمليـــــــــــات تزويـــــــــــر التوقيعـــــــــــات.

الخاتمة:

على ضوء ما توصلنا إليه فيما سبق من خلال هذه الدراسة ، يتضح أن الإدارة الإلكترونية قد ساهمت في التخلص في المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي ونجحت إلى حد ما في محاربة التعقيدات التي سببها الفساد الإداري ، و التي تأتي على رأسها الوساطة و الرشوة و المحسوبية و الروتين و غيرها من الانحرافات الإدارية و الوظيفية و القانونية ، التي تقف عائق في التطور النظم الإدارية ، كما أنه يهدد عمل الأجهزة الإدارية لما تحمله من مظاهر التخلف الإداري كالبيروقراطية و سوء التنظيم مما يعود نتائجه الوخيمة على المجتمع ، يتشارك فيه العديد من العوامل و الأسباب الشخصية و البيئية و التنظيمية القانونية في ظهوره ن وهذا ما يصعب دراسته و تحديد سبل مكافحته والسيطرة عليه التي تعد عملية معقدة ، خاصة مع محدودية قدرة الأساليب التقليدية القائمة في محاربته حيث يؤدي فقدان الثقة بين المواطن و الإدارة وتفشي اللاعدالة ، و التي بدورها تفقد مصداقيتها و تصبح غير قادرة على تحقيق أهدافها ، وإن لم يتم التخلص منة هذه فإنه سيتوسع أكثر و ينتشر مما يزيد من أضراره و يوسع نطاقه لتصل حتى إلى المجتمع فيصبح الفساد جزءا من ثقافته ، وهذا ما جعل جهود مكافحته ظاهرة الفساد الإداري تتضافر و إن استخدام وسائل التكنولوجيا جد المتطورة على غرار شبكة الإنترنت ومختلف وسائل الإيصال في العمل الإداري الحل الأمثل و الفعلي للقضاء الفساد الإداري و على هذا الأساس اعتبرت الإدارة الإلكترونية كتطبيق حديث للإدارة الذي يعمل على زيادة سرعة و فعالية تقديم الخدمات و على الحد من تعقيد الإجراءات الإدارية و تقليل البيروقراطية ، بإضافة في الهدف إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتحقيق التنمية و الإصلاح الإداري المنشود ، وتكريس الشفافية و المساءلة و المشاركة غير القانونية و تفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن الانحرافات و التجاوزات و الممارسات غير القانونية ، بالشكل الذي يقوي المؤسسات الإدارية و يحسن أدائها و يحقق النزاهة و كفاءة عملها من جهة ويعيد بناء الثقة بين الجمهور من الجهة الأخرى ، فالاعتماد على أسلوب الإدارة تكتسب مقومات التغير و التطور لمكافحة الفساد الإداري باستعمال نظم المعلومات المفتوحة و الإفصاح في الإجراءات ، كما تستعمل الآليات المستحدثة في محاربة الفساد كالنظام الإدارة الإلكترونية في السير المرفق العام و المساواة في تقديم الخدمات للجمهور بشكل مبسط

وواضح دون تعقيدات و إجراءات الورقية ، و أيضا لإمكانيتها في تسريع الإنجاز وتخفيض التكاليف ....وغيرها من قدراتها في تخطي عقبة الفساد ، بالإضافة إلى أسلوب التوقيع الإلكتروني و الذي يستمد منه الثقة و الآمان و الضمانات القانونية ، فإن تطبيق بشكل فعلي وواقعي للإدارة الإلكترونية يساعدنا في محاربة ظاهرة الفساد الإداري ، وأيضا يِؤثر ويساهم إيجابا على عملية تقديم و تحسين الخدمات العمومية .

بالرغم من ان الإدارة الإلكترونية كنظام إداري حديث يحقق المحاربة الفساد الإداري بشكل مرضي ، إلا أن ظاهرة الفساد الإداري لا يمكن القضاء عليه كليا إلا بالرجوع إلى التمسك بأخلاقيات العمل و قيم المجتمع المتمثلة في التقاليد و الوازع الديني ، بالإضافة إلى وضع منظومة قانونية تتحكم في سير الإدارة الإلكترونية وإن هذه الأخيرة ليست ضمانا للقضاء على الفساد الإداري كليا و لكنها قد تفتح مجالاً آخر للفساد الإلكتروني أمام المسؤولون الفاسدون الذين يتقنون العمل التكنولوجي ، الأمر الذي يتطلب توفير كل المتطلبات الضرورية لتحقيق السرية و الآمن المعلوماتي بأعلى درجات الرقابة الإلكترونية .

التوصيات :

- ✓ تطبيق نموذج فعال نافذ للإدارة الإلكترونية لمتابعة المعاملات و الطلابيات و ذلك القضاء على الفساد من جذوره .
- ✓ الاهتمام بدعم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجهات الحكومية بما يساعد في القضاء على الإجراءات البيروقراطية و الروتينية في الأعمال .
- ✓ توفير الأمن المعلوماتي و السرية التامة لضمان الخصوصية وعدم الاختراق .
- ✓ العمل على مكافحة الأمية الرقمية و نشر الوعي التكنولوجي و تدريب المواطنين على استعمال تطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ✓ ضرورية الاهتمام بالعنصر البشري كونه العنصر الأساسي في الفساد الإداري .

قائمة المصادر والمراجع:

أ_ القرآن الكريم:

ب_ النصوص القانونية :

أولاً القوانين :

1. **قانون رقم 15-04** مؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونين ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 ، صادر في 2015/02/10.

2. **قانون رقم 06-01** ، مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، جريدة الرسمية ، العدد 14 ، صادر بتاريخ 08 مارس 2006.

ثانيا الاتفاقيات الدولية :

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، يوم 31 أكتوبر 2003 ، مصادق عليها بتحفظ بمرسوم رئاسي رقم 04-128 ، المؤرخ في 19 أبريل سنة 2004 جريدة الرسمية ، العدد 26 ، صادر بتاريخ 25 أبريل 2004.

ج ـ:المراجع المتخصصة :

1. ابـراهيم بختـي ، **التجـارة الإلكترونيـة مفـاهيم و اسـتراتجيات التطبيـق فـي المؤسسـة** ،الطبعـة الثانيـة ،ديـوان المطبوعـات الجامعيـة ،الجزائر ، 2008 .
2. أسـامة أحمـد المناعسـة ، جـلال محمـد الزعبـي ، **الحكومـة الإلكترونيـة بـين النظريـة و التطبيـق** ،الطبعـة الأولـى ، دار الثقافـة للنشـر و التوزيع ، عمان ، 2013 .
3. بـدر محمـد السـيد القـزاز ،الإدارة **الإلكترونيـة ودورهـا فـي مكافحـة الفسـاد الإداري** ،الطبعـة الأولـى ، دار الفكـر الجـامعى ، الإسـكندرية ، 2015 .
4. حجـازي عبـد الفتـاح بيـومي ، **الحكومـة الإلكترونيـة بـين الواقـع والطموح** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008 .
5. خالـد ممـدوح إبـراهيم ، **الإدارة الالكترونيـة** ، الـدار الجامعيـة للنشـر ، الاسكندرية ، 2010.
6. سـعد غالـب ياسـين ، **الإدارة الإلكترونيـة** ، دار اليـازوري العلميـة للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ،2010 .
7. عـامر إبـراهيم قنـديلجي ، **الحكومـة الالكترونيـة** ، دار المسـيرة ، عمان ، الأردن ، 2015.
8. العـاني مزهـر شـعبان ، جـواد شـوقي نـاجي ، **الإدارة الإلكترونيـة** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان 2014 .
9. عصـام عبـد الفتـاح المطـر ، **الحكومـة الإلكترونيـة بـين النظريـة و التطبيق** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008.

10. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

11. علاء عبد الرازق محمد حسن السالمي ، **الإدارة الإلكترونية** ، دار وائل للنشر، عمان ، 2005.

12. عمار بحوش ، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرون** ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ،2006.

13. عمر أحمد أبو هاشم الشريف و الآخرون ، **الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013.

14. غنيم أحمد محمد ، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق** ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2009.

15. محمد أحمد عبد السلام ، إبراهيم السيد ، **الفساد السياسي** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2016 .

16. محمد الطعامنة ، طارق العلوش ، **الحكومة الإلكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية ، القاهرة ، 2004 .

17. محمد أمين الرومي ، **النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006.

18. محمد سمير أحمد ، **الإدارة الإلكترونية** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

19. مصــــطفى يوســـف كـــافي ، **الإدارة الإلكترونيـــــة (إدارة بـــــلا أوراق ،إدارة بـــلا مكـــان ، إدارة بـــلا زمـــان ، إدارة بـــلا تنظيمـــات جامـــدة)** ، دار مؤسســة رســـلان للطباعـــة و النشـــر والتوزيـــع ، دمشـــق ســـوريا ، 2011.
20. هاشـــم الشـــمري ، **الفســـاد الإداري و المـــالي وآثـــاره الاقتصـــادية والاجتماعيـــــة** ، دار اليـــازوري العلميـــة للنشـــر و التوزيـــع ، الأردن ، عمان ؛ 2011 .

د_المراجع العامة :

1. ابــن منظــور ، لســان العــرب ، الجــزء الأول ، **دار إحيـــاء التـــراث العربـــي** ، بيروت ، 1988 .
2. الحلــو ماجــد راغــب ، **علــم الإدارة العامـــة و المبـــادئ الشـــريعة الإســـلامية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2005 .
3. حمــود هيــثم الشــلبي ، محمــد النســور مــروان ، **إدارة المنشـــاة المعاصـــرة** ، طبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
4. الراغــب الأصــفهاني ، **المفـــردات فـــي غريـــب القـــرآن** ، الطبعــة الثالثــة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

هـ _المجالات و المقالات العلمية:

1. أحمــد بــن عبــد الــرحمن الشــميري ، **مظـــاهر الانحـــراف الـــوظيفي** ، مجلة التدريب والتقنية ، العدد سبعة وخمسون ، 2010 .
2. بــن عيســى أحمــد ، **الآليـــات القانونيـــة الدوليـــة والوطنيـــة لمكافحـــة الفســـاد دراســـة فـــي ضـــوء اتفاقيـــة الأمـــم المتحـــدة 2003 و القـــانون 06-01** ، مجلـــة القـــانون و العلـــوم السياســـية ، المجلـــد 1 ، العـــدد الثـــاني ؛ المركـــز الجامعي بالنعامة ، الجزائر ، جوان 2015 ، شعبان 1436 .

3. بوعزة سعيدة ، الحكم **الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الدارة المحلية الجزائرية** ، مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 2 ،العدد الثالث ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، ديسمبر 2018.
4. بولافة سامية ، غيلاني طاهر ، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04 ، مجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 5 ، العدد الأول جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، جانفي 2020.
5. جرمولي مليكة ، **دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري** ، مجلة الحوار الفكري ،المجلد 10 ، العدد الخامس عشر ، جامعة أحمد دراية أدرار مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، الجزائر ، 30 جوان 2018.
6. جريو سارة ، بوفليح نبيل ، **دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري** ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 4 ، العدد الثاني ، حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 2018.
7. راجيف نصيرة ، قوادرية خديجة ، **تطبيق الحكومة الإلكترونية و دورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين (Maturity)(Moon)** ؛ مجلة الدفاتر البحوث العلمية ، المجلد 6 ، العدد الثاني ، المركز الجامعي بتيبازة .، الجزائر ، ديسمبر 2018.
8. راضية سنقوقة ، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 ، العدد الثاني عشر ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، جانفي 2018.
9. زان مريم ، **دور الحكومة الالكترونية في عصرنه المرافق العمومية وتجويد خدماتها** ،مجلة البحوث السياسية والإدارية ، المجلد 7 ، العدد

الثاني عشر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 10 أكتوبر 2018.

10. سحر قدور الرفاعي ، **الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 5 ، العدد السابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الجزائر ، 2009 .

11. سنقرة عيشة ، **حجية التوقيع الإلكترونية في الإثبات** ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية ، العدد الثامن ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2019 .

12. شهرزاد مناصر ، حاحة عبد العالي ، **دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية في الإدارة المحلية** ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 ، العدد الأول ، جامعة الوادي ، الجزائر ، افريل 2019.

13. صبرينة كردودي ، عتيقة وصاف ، **الوقاية من الفساد المالي الاداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير الشروع لموظف القطاع العمومي)** ، مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية المجلد 7 ، العدد الأول ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2017/07/01 .

14. ضيف أحمد ، بن موسى محمد ، **الحكومة الإلكترونية (السياق التاريخي ، تقويم المسعى و التحدي التفعيل)** ، مجلة الإستراتجية و التنمية ، المجلد 3 ، العدد الخامس ، جامعة إبن باديس مستغانم ، الجزائر ، 2013.

15. عابد عبد الكريم غريسي ، **شريف محمد** ، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية** ، مجلة الجزائرية

للمالية العامة ، المجلد 3 ، العدد الثالث ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، 31 ديسمبر 2013 .
16. عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، **ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري (دراسة في الأسباب و آليات مكافحته)** ، مجلة الجزائرية للسياسات العامة ، المجلد 10 ، العدد الأول ، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر ، 2020/01/01.
17. علياء غازي موسى ، **دور الإدعاء العام في مكافحة الفساد الإداري و المالي دراسة في ضوء القانون رقم 49 لسنة 2007** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد الخامس ، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر ، 2019.
18. العوالمة نائل عبد الحافظ ، **الحكومة الالكترونية للموارد البشرية ، المجلة دراسات** ، العدد الأول ، الجامعة الأردنية ، الأردن ،2000 .
19. عيدوني كافية ، بن حجوبة حميدة ، **الإدارة الإلكترونية في العلم العربي وسبيل تطبيقها (واقع وآفاق)**، مجلة الأصيل ، المجلد 1 ، العدد الثاني ،جامعة عباس لغرور خنشلة ، الجزائر ، ديسمبر 2017 .
20. فضيلة يسعد ، **القوة التبوثية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثالث جامعة محمد خيدر بسكرة ، الجزائر ، ديسمبر 2019 .

21. قمر النذير ، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 ، العدد الأول ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، 2020.

22. محمد بن ابراهيم التويجري ، **التقرير السنوي الأول للحكومة الإلكترونية** ، مجلة الخدمة المدنية العربية ، العدد الأول ، مايو 2005.

23. محمد ياسين مختار بن داود ، لعشاب مريم ، **إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري** ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد 3 ، العدد الخامس ، جامعة ثليجي الأغواط ، الجزائر ، جانفي 2017.

24. مراكشي محمد لمين ، فقاير فيصل ، **الإدارة الإلكترونية و أثرها على الإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر** ، مجلة الابداع ، ، المجلد 7 ، العدد الثامن ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، 31 ديسمبر 2017.

25. مريم خالص حسين ، **الحكومة الالكترونية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الأول ،2013 .

26. مسعودي يوسف ، **مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات التشريع الجزائري (دراسة على ضوء أحكام القانون 15-04)** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد الأول ، المركز الجامعي لتمنغست الجزائر ، جانفي 2017 .

27. موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، **مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي** ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2011 .

28. ميلود طبيش ، مجدوب فايزة ، **دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بالمؤسسة الجزائرية قرآة في المفهوم و آليات تطبيق** ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ،العدد الثالث ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، 2015.

29. نشأت أحمد نصيف ، **الفساد المالي و الإداري وسبل مكافحته** ، مجلة الجامعة العراقية ،العدد الأول ، الجامعة العراقية ، العراق ، 2014 .

30. هدار رانية ، **دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري** ، مجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 5 ، العدد التاسع ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، 31 جويلية 2016.

و_ الرسائل و المذكرات و الجامعية :

أولاً رسائل الدكتوراه :

1. إبراهيم بن سطم بن خلف العنزي ، **التوقيع الإلكتروني و حمايته الجنائية** ،أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجات دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية ، الرياض السعودية ، 2009.

2. بن عبيد عبد الباسط ، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم

التسـيير قسـم علـوم التسـيير ، جامعـة محمـد خيضـر بسـكرة ، الجزائـر ، 2019 .

3. بـوزكري جيلالـي ، **الادارة الالكترونيـة فـي المؤسسـات الجزائريـة واقـع وآفـاق** ، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه علـوم فـي علـوم التسـيير تخصـص إدارة الأعمـال والتسـويق ، كليـة العلـوم الاقتصـادية والعلـوم التجاريـة و علـوم التسـيير قسـم علـوم التسـيير ، جامعـة الجزائـر 3 ، الجزائر ، 2016 .
4. حاجـة عبـد العـالي ، **الآليـات القانونيـة لمكافحـة الفسـاد الاداري فـي الجزائـر** ،أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه علـوم فـي الحقـوق تخصـص قـانون عـام ، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية قسـم الحقـوق ، جامعـة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013 .
5. رانية هدار ، **دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2018 .
6. ربيـع نصـيرة ، **النشـاط الإداري للحكومـة الإلكترونيـة** ، أطروحـة لنيـل درجـة دكتـوراه علـوم تخصـص القـانون ، كليـة الحقـوق و العلـوم السياسـية قسم الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ، 2019 .
7. سـمير عمـاري ، **دور الإدارة الإلكترونيـة فـي تطـوير أداء مؤسسـات التعلـيم العـالي** ، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه العلـوم فـي علـو التسـيير ، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة و علـوم التسـيير ، جامعـة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017 .

8. عبان عبد القادر ، **تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكالتوس العاصمة** ، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع تخصص غدارة وعمل ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2016.

ثانيا رسائل الماجستير:

1. حماد مختار، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي و الإداري ، كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2007 .
2. عاشور عبد الكريم ، **دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : تخصص الديمقراطية و الرشادة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2010.

ز_ الملتقيات:

1. عبد الله غالم ، تفعيل **دور الحكومة كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري في الوطن العربي مع الاشارة إلى تجارب دولية** ، ملتقى حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، 07 ماي 2012 ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

2. بليلـــي أســـماء ، مداخلـــة تقنيـــات الادارة الالكترونيـــة فـــي تحقيـــق المصـــلحة العامـــة ،المـــؤتمر العلمـــي الـــدولي حـــول النظـــام القـــانوني للمرفـــق العـــام الالكترونـــي واقـــع تحـــديات افـــاق ، يـــومي 26 و 27 نوفمبر 2018 ، جامعة مسيلة محمد بوضياف .

ح_المواقع الإلكترونية:

1. https://www.marocdroit.com/
2. http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1234%5Cph1.pdf

الفهرس:

الإهداء أ

الشكر وعرفان ب

قائمة المختصرات ج

المقدمة: **1**

الفصل الأول : الإطار العام للإدارة الإلكترونية و الفساد الإداري. **6**

المبحث الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية..7

المطلب الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية... 7

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية و خصائصها................................7

أولا : تعريف الإدارة الإلكترونية.. 7

ثانيا : خصائص الإدارة الإلكترونية 11

الفرع الثاني : مبادئ و أهداف الإدارة الإلكترونية..................................13

أولا : مبادئ الإدارة الالكترونية 13

ثانيا : أهداف الادارة الإلكترونية 15

المطلب الثاني : التحول نحو الإدارة الالكترونية....................................17

الفرع الاول : دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية.............................17

الفرع الثاني : متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية........................ 21

المبحث الثاني : ماهية الفساد الإداري **26**

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري.. 26

الفرع الأول : تعريف الفساد الاداري 26

الفرع الثاني : أنواع و مظاهر الفساد الاداري 30

أولاً : أنواع الفساد الإداري 30

ثانيا: مظاهر الفساد الإداري 31

المطلب الثاني : أسباب وآثار الفساد الاداري 34

الفرع الأول : أسباب الفساد الإداري.. 34

الفرع الثاني : آثار الفساد الإداري 38

الفصل الثاني : تصدي الإدارة الإلكترونية للفساد الإداري. 42

.المبحث الأول : طرق الإدارة الإلكترونية لمحافحة الفساد الإداري 42

المطلب الأول: آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري 43

الفرع الأول: الشفافية و المساءلة للإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.......... 44

الفرع الثاني : إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.................. 48

المطلب الثاني : دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري 53

الفرع الأول : دور نظام الإدارة الإلكترونية في تسير المرفق العام بانتظام و إطراد...... 53

الفرع الثاني : دور نظام الإدارة الإلكترونية في تفعيل المساواة 58

المبحث الثاني : أسلوب الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري 63

المطلب الأول : أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري................... 64

الفرع الأول : مفهوم الرقابة الإلكترونية... 64

الفرع الثاني : دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.....................66

المطلب الثاني : أسلوب التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري 70

الفرع الأول : مفهوم التوقيع الإلكتروني 71

الفرع الثاني : دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري..................... 75

الخاتمة: 79

قائمة المصادر والمراجع: 81

الفهرس : 93